تجربة التكامل المصري السوداني
بـــين النظريـــة والتطبيـــق

الفصل الأول

دراسة تجربة التكامل المصري السوداني في إطار مقومات ومعوقات التكامل المصري السوداني

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول

دراسة تجربة التكامل المصري السوداني

أولاً : مراحل التكامل المصري السوداني : للعلاقات المصرية السودانية جذوراً تمتد إلى التاريخ الفرعوني وربما قبله ، فقد شهد التاريخ المصري القديم سلسلة طويلة من الفتوحات والغزوات بين ملوك مصر القدامى وبين بلاد النوبة وما وراءها في شمال السودان وانتقلت المسيحية ثم الإسلام عن طريق مصر إلى بلاد النوبة ، كما زاد تدفق التجار لبلاد النوبة عبر وادي النيل والصحراء الشرقية ، وهو ما يشير إلى حيوية واستمرارية البعدين البشرى والثقافي في علاقات الطرفين ، حتى جاء عام ١٨٢٠ ليمثل نقطة البداية للسياسة المصرية إزاء السودان في التاريخ الحديث مع بدء الحملات التي قام بها «محمد على» لاكتشاف منابع ومناجم الذهب وتعقب المماليك الفارين كما تذكر كتب التاريخ المصرية .

* ومع النجاحات التي حققتها الثورة العرابية في مواجهة الخلافة العثمانية ، اتجه عرابي إلى تقنين العلاقات مع السودان في أول دستور وتجربة برلمانية تشهدها المنطقة ، حيث تم النص على تخصيص شبه مقعد في المجلس التشريعي لنواب السودان تأكيداً على الترابط بين الشعبين في إطار مؤسس سعياً إلى قيام دولة وادي النيل المستقلة عن الخلافة العثمانية .

وقد تزامن اندلاع الثورة المهدية في السودان مع اندلاع الثورة العرابية في مصر، ورغم أنه لم تكن بين المهدي وعرابي ثمة تعارف أو تداخل سياسي إلا أن نهج وتوجهات الثورتين يجمع بينهم وحدة الهدف وهو بناء نواة الدولة التي تعبر عن حدة مصر والسودان ، ومع نجاح الإنجليز في دحر الثورة العرابية انضم كثير من العرابيين إلى الثورة المهدية ، وبعد نجاح طائفة الأنصار في اقتحام الخرطوم واغتيال القائد البريطاني « جور دون » وجاءوا إلى المهدي برأس «جودون» قال : كنت أود أن تأتوا به حياً حتى افتدى به عرابي الأسير لدى الإنجليز في القاهرة .

* ومع الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ سعت بريطانيا إلى تدعيم مركزها ومصالحها في السودان بشكل يتفق والظروف الخاصة بها وبمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ تواجدت القوات المصرية مع القوات الإنجليزية على أرض السودان في إطار ما عرف بالحكم السوداني واحتفظت بريطانيا بالسلطة الفعلية بينما كانت لمصر سيادة اسمية .

وفى عام ١٩٢٤ أدى اغتيال السيد « لي ستالئ » حاكم السودان العام إلى إجبار بريطانيا لمصر على سحب وحداتها من السودان وانفردت بحكمه برغم استمرار الوضع القانوني الذي نصت عليه اتفاقية الحكم الثنائي ، وبعد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا عادت بعض وحدات الجيش المصري إلى السودان وأتيحت لمصر فرصة توسيع وجودها في السودان خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية .

وبعد إلغاء الحكومة المصرية لاتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ اتجهت بريطانيا للتصرف بشكل منفرد بشأن مستقبل السودان ، وأنشأت عدة مؤسسات بهدف التمهيد لحصول السودان على استقلاله ثم كان قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر والتي أقرت مبدأ حق تقرير المصير للسودان الذي اختار الاستقلال ، فأبرمت مصر اتفاقية الجلاء عنه في فبراير ١٩٥٣ ، وحصل السودان على استقلاله عام ١٩٥٦ بعد فشل الاتحاد مع مصر .

وإذا كان قادة الثورة قد حاولوا ترتيب علاقتهم بالقوى السياسية السودانية التي تقبل بالارتباط مع مصر أملاً في أن يقرر السودانيون مصيرهم في هذا الاتجاه ونجحت القوى الاتحادية في الفوز بأغلبية كبيرة في انتخابات الجمعية التشريعية السودانية إلا أن عدداً من التطورات الداخلية في البلدين وخاصة عزل اللواء محمد نجيب من منصبه والذي كان أقوى قيادات النظام الجديد معرفة بالسودان وشعبية بين أهله ، أدت إلى حصول السودان على استقلاله في يناير ١٩٥٦ ثم شهدت علاقات البلدين بعض التوترات حول بعض القضايا مثل قضية الحدود وقضية مياه النيل .

ففي عام ١٩٥٨ نشب الخلافات عند رسم الحدود حول مثلث حلايب وقدمت السودان شكوى لمجلس الأمن واستمر التوتر حتى مايو ١٩٦٩ ، ومع وصول جعفر نميري إلي السلطة في السودان وتشكيل مجموعة الضباط من أصحاب الاتجاهات المتأثرة بالتجربة الناصرية تحسنت العلاقات مع مصر إلا أنها سرعان ما تدهورت فى يوليو ١٩٧١ عندما قامت مجموعة من الضباط المرتبطين بالحزب الشيوعي السوداني بمحاولة انقلابية ضد الرئيس نميري فانقلبت توجهاته ضد القوى الراديكالية داخلياً وإقليمياً ودولياً وقام بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في وقت كانت فيه مصر لا تزال تقاطعها منذ عام ١٩٦٧ فقد ساءت العلاقات المصرية السودانية حتى قامت مصر بعد حرب ١٩٧٣ م بتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية فتحسنت علاقاتها بالتبعية مع السودان وتشكل ما يشبه محور القاهرة – الخرطوم الذي لعب دوراً موحداً في السياسات الإقليمية والدولية بعد صدور مناهج التكامل بينهما في فبراير ١٩٧٤ م .

هذا وبعد المحاولة الانقلابية التي تعرض لها نظام نميري في يوليو ١٩٧٦ م وتدعيماً لنظامه عقدت بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك التي أعطت غطاءً قانونياً لحماية مصر للنظام السوداني حتى جاء أكتوبر ١٩٨٢ م ليشهد توقيع اتفاق

التكامل بين الدولتين .

ومع التحولات التي شهدها نظام الحكم في السودان منذ حركة أبريل ١٩٨٥ دخلت تجربة التكامل السوداني المصري مرحلة جديدة في تطورها ، لكنها لم تستمر طويلاً بسبب التحولات المستجدة في السودان مع وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة بداية من عام ١٩٨٩ م وحتى الآن بتوجهات مغايرة لتمثل مرحلة أخرى في إطار التجربة التكاملية السودانية .

ومما سبق يوضح بعض الباحثين في إطار تطور العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن التمييز بين أربع مراحل أساسية لكل منها سماتها الخاصة وقضاياها وأطراها المتمايزة وذلك على الوجه التالي : .

المرحلة الأولى : . وهى الفترة التي صنعها الباحثون ما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٥ م وقد شهدت خلافاً متصاعداً بين طموحات وتصورات كل من الجانبين بالنسبة لمستقبل علاقاتهما حيث كان الشعار على الجانب المصري هو (وحدة وادي النيل) أو وحدة مصر والسودان وكان الشعار على الجانب السوداني هو السودان للسودانيين ، وفى عام ١٩٥٣ م عقدت اتفاقية بين الجانبين نصت على أن يقرر السودان مصيره كوحدة لا تتجزأ سواء كان ذلك بالارتباط بمصر أو بالاستقلال التام ، ومن ثم قرر البرلمان السوداني عام ١٩٥٥ م إعلان الاستقلال ثم قيام الدولة المستقلة في يناير ١٩٥٦ وتأكيد التمايز بين الوطنية والدولة في كل من مصر والسودان وبروز الخلاف بين الجانبين في التعامل مع قضايا وتسويات ما بعد الاستقلال حيث استمرت مشكلات الحدود الثنائية ومؤسسات التعليم المصري في السودان وقضية مياه النيل .

المرحلة الثانية : . ويصنفها بعض الباحثين في الفترة ما بين ١٩٥٦ – ١٩٧٠ م وفيها تم تجميد المواجهة حول الحدود الثنائية بين البلدين ولكنها شهدت توقيع الاتفاق للانتفاع الكامل بمياه النيل (اتفاقية ١٩٥٩) وتم وضع الاتفاق على

أساس تصور ثنائي تجاهل التحولات الإقليمية والدولية التي واكبته فتلك الفترة شهدت موجة الاستقلال الأفريقي وقيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ م كما عقد مؤتمر القمة الأفريقية في القاهرة ١٩٦٤ م وكذلك مؤتمر دول عدم الانحياز ولكن السياسة المصرية لم تطرح تصوراً لتنظيم وتجمع دول حوض النهر خاصة بعد أن أعلنت إثيوبيا وباقي دول حوض النهر عن تحفظاتها تجاه الترتيبات الثنائية وعدم إقرارها أو التزامها بما سبق توقيعه من اتفاقيات بين الدول الاستعمارية السابقة ومصر بشأن مياه النيل .

- وعلى الرغم من قيام منظمة الوحدة الأفريقية بإقرار اتفاقية أفريقية خاصة بالأنهار والمياه والبيئة ومصادقة كل من مصر والسودان عليها وعلى الرغم من النص في اتفاقية عام ١٩٥٩ م على التعاون الفني بين البلدين بإنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لها أن تقوم بالتنسيق تجاه دول حوض النيل الأخرى إلا أنه ظل اتفاقاً على موقف سياسي موحد بين مصر والسودان وفني مع دول حوض النهر الأخرى ولذلك لم يحدث أن انضمت أي من الدول الأخرى إلى اللجنة المشتركة .

المرحلة الثالثة : وهى المرحلة التي يصنفها الباحثون في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٩ م وهذه الفترة شهدت توقيع اتفاقية مشروع قناة جو نجلى عام ١٩٧٤ م بين البلدين في إطار ثنائي دون انفتاح على دول النهر وفى المقابل بدأت دول حوض النيل الأخرى في مناقشة مشروعات للري الدائم وتنظيم الاستفادة محلياً من المياه والكهرباء مثل مشروعات إثيوبيا ورواندا وأوغندا .

وشهدت هذه المرحلة توقيع العديد من مواثيق واتفاقيات التكامل بين مصر والسودان كتوقيع مناهج العمل عام ١٩٧٤ ثم اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦م وميثاق التكامل عام ١٩٨٢ م دون دراسة أو تقييم حقيقي للمشكلات والقضايا القائمة بين البلدين وبأسلوب فوقى في كلا البلدين وانتهت هذه المرحلة بتوقيع ميثاق الإخاء بين البلدين عام ١٩٨٧ م وفى إطار تحليل بعض الباحثين

لهذه المرحلة أنه في عام ١٩٧٤ م كان قد استقر عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ في مصر وبعد اتفاقية أديس أبابا في السودان وأنه يمكن الانطلاق نحو بناء عمل تكاملي داخل المجموعة العربية والأفريقية ولكن الأمور صارت إلى مزيد من التدهور مع انهيار ميثاق طر بلس الذي وقع عام ١٩٧٠ م بالنسبة لمصر والتوتر في العلاقات المصرية العربية بسبب اتجاهات الرئيس السادات نحو الموقف من إسرائيل ثم سيطرة قوى اليسار على النظام في السودان فكانت أجواء العزلة وليس الانتفاع إقليمياً وداخلياً وراء توقيع (مناهج التكامل) في فبراير ١٩٧٤ .

أما ميثاق التكامل في أكتوبر ١٩٨٢ فقد جاء تكرار لنفس الإطار حيث ازدادت عزلة مصر عربياً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ونقل من مصر جامعة الدول العربية إلى تونس والموقف المصري من حركات التحرير الأفريقية والوجود الكوبي والسوفيتي في القارة مقابل التحالف المصري مع الولايات المتحدة ، كما كان نظام مايو في الخرطوم يعانى توتراً متصاعداً في الجنوب وتوترا مع إثيوبيا وليبيا واقترابا مكثفاً من الولايات المتحدة ، وهنا نظر البعض إلى توقيع مناهج التكامل وميثاق التكامل كعمل ثنائي لا تدعمه رغبة في التوحد الذي تؤسسه حركة سياسية أو شعبية عميقة الجذور ذات صلة بالحركة العربية أو الأفريقية بل كان نتيجة الظروف الإقليمية والدولية التي شهدتها الدولتان .

المرحلة الرابعة: وهى الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ وحتى الآن وقد شهدت هذه المرحلة العديد من التحولات والتقلبات في مسار العلاقات من (تعاون) إلى (توتر) إلى (صدام) إلى (تهدئة) إلى تعاون من جديد وذلك على النحو التالي : .

١- **تعاون :** مع تغير نظام الحكم في السودان عام ١٩٨٩ م كان التأييد المصري لثورة الإنقاذ واضحاً فقد اعتبرها انقلاباً وطنياً من شأنه أن يحقق الاستقرار في السودان ويحل أزمة الجنوب ويواجه أزمة اقتصادية طاحنة، ومن جانبه حاول النظام السوداني الجديد الاستفادة من حالة الفتور بين مصر وحكومة الصادق المهدي لتحقيق عدة أهداف وهى : .

توطيد أركانه واكتسابه الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية ، تخفيض حدة الضغوط الأمريكية التي بدأت في الظهور وتوجه إقدام قادة الانقلاب على حل الأحزاب والنقابات ومصادرة الصحف ومطاردة المعارضة والسعي لتسوية مشكلة الجنوب بمساندة مصرية .

٢- توتر في أثناء زيارة الرئيس / عمر البشير للقاهرة في فبراير عام ١٩٩٠ م أبدت مصر تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السوداني الأمر الذي اعتبره بعض أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان تدخلاً في الشؤون الداخلية للسودان ثم أثارت أزمة الغزو العراقي عدة قضايا خلافية أثرت سلباً على علاقات مصر والسودان منها : .

قضايا الإرهاب : اتهمت مصر السودان بتوفير أماكن ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر وفى مايو ١٩٩٠ م أبلغت مصر الحكومة السودانية بقلقها لازدياد أعداد أفراد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم واللاجئين إلى السودان وتلقيهم تدريبات عسكرية في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية ودخلت المعارضة السودانية في القاهرة على خط الأزمة ، حيث حذرت الحكومة المصرية من تخطط سوداني يهدف إلى نقل العنف السياسي للساحة المصرية تم الإعداد له داخل الجبهة الإسلامية وأعلنت مصر أن أجهزتها الأمنية رصدت مركز تدريب لعناصر إرهابية في السودان ووجهت اتهامات واضحة للنظام السوداني .

قضية الحدود : في أكتوبر ١٩٩١ م أعلنت السودان عن مناقصة للتنقيب عن النفط في مثلث حلايب، وتعاقدت مع شركة كندية لهذا العرض في نهاية ديسمبر ١٩٩١ م فقامت مصر بإرسال تحذير إلى العديد من شركات النفط العالمية اعتبرت فيه اتفاق مع غير الحكومة المصرية اعتداء على السيادة المصرية فأصدرت الحكومة الكندية في يناير ١٩٩٢ م تعليمات للشركة الكندية بعدم التنقيب في المنطقة وقامت السودان بسحب الترخيص الممنوع للشركة الكندية .

- وفى فبراير ١٩٩٢ م تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المسألة وعقدت اللجنة اجتماعين في الخرطوم في مارس ١٩٩٢ م وفى القاهرة في أكتوبر عام ١٩٩٢ م وكان مقرراً عقد الاجتماع الثالث في الخرطوم في يناير ١٩٩٣ م غير أن السودان قدمت مذكرة إلى مجلس الأمن في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٢ م بشأن حلايب وردت مصر على المذكرة في ٦/ ١/ ١٩٩٣ م فعادت السودان وقدمت مذكرة مماثلة ثانية لجامعة الدول العربية فتوقفت أعمال اللجنة .

- ورغم اتفاق الرئيس مبارك والبشير على هامش القمة الإفريقية بالقاهرة في يونيه ١٩٩٣ م على العمل على إزالة نقاط الخلاف ، إلا أن السودان اتخذت عدداً من الإجراءات كان من شأنها زيادة التوتر في العلاقات مع مصر كالاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان .

٣- صدام : تعددت دوافع التصعيد بين الدولتين في منتصف التسعينيات ومن ذلك :

- **محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥** : . حيث قامت مصر بتعزيز وجودها العسكري والمدني في حلايب فقدمت السودان بمذكرتين لمجلس الأمن في ٢٩ يونيه و٦ يوليو عام ١٩٩٥ م ردت عليها مصر في العاشر من يوليو ١٩٩٥ م وقرر مجلس الأمن حفظ الموضوع فأعلنت السودان حالة التعبئة العامة تحت دعوى اكتشافها مؤامرة لغزو السودان من الخارج تدبرها المعارضة السودانية وتشارك فيها مصر بالدعم والتدريب وتحركت مظاهرات معادية لمصر تفاديا للاعتداء المصري .

- **عدم الاستقرار الداخلي في السودان** : أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية وازدياد حدة أعمال العنف السياسي تجاه المعارضين والمواطنين على السواء والفشل في التوصل إلى تسوية لقضية الجنوب ، حيث تفاعلت هذه العوامل لتحد من شرعية نظام حكومة الإنقاذ في دفعها إلى افتعال هذه الأزمة .

- **تنامي العلاقات الإيرانية السودانية** : حيث اتجه السودان إلى توطيد علاقاته مع إيران في وقت كانت فيه العلاقات المصرية الإيرانية تشهد مزيداً من التوتر وهو ما اعتبرته مصر خطراً على أمنها القومي وعلى استقرار حدودها الجنوبية .

- **التوجهات السياسة للنظام السوداني** : . ذات الصبغة الإسلامية من خلال سيطرة الجبهة القومية الإسلامية على النظام وسعيها إلى فرض نموذجها الفكري والأيديولوجي على المستوى الإقليمي والعالمي وهو ما اعتبرته مصر تمهيداً لاستقرار نظامها السياسي .

٤- **تهدئة** : إزاء تدهور الأوضاع الداخلية في السودان وإزاء عزلة النظام السوداني عربياً وإقليمياً ودولياً بعد فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن ، اتجه النظام السوداني إلى العمل على تهدئة التوتر مع مصر حيث التقى البشير مع مبارك أثناء القمة العربية بالقاهرة في يونيه ١٩٩٦ م وأسفر اللقاء عن عقد اجتماع مشترك بالخرطوم غلب عليه الطابع الأمني ، ولم تستمر المحادثات طويلاً .

وفى إطار السعي نحو مزيد من التهدئة جاءت زيارة الرئيس البشير إلى مصر في ٢٢ ، ٢٣ من ديسمبر ١٩٩٩ ، وفى نهاية الزيارة صدر بيان مشترك كان بين ما جاء فيه : . قرر الرئيسان تطبيع العلاقات بين البلدين تطبيعاً كاملاً وعودة السفير المصري في الخرطوم فوراً واتفق الرئيسان على حل مسألة حلايب في إطار تكاملي أخوى يشكل رافداً في حركة التكامل الشامل بين البلدين وتحقيقاً للمصالح الحيوية للشعبين اتفق الرئيسان على تنفيذ عدد من المشروعات الإستراتيجية الكبرى التي تحقق الأمن الغذائي للبلدين وللشعبين ويسهم فائض إنتاجها في تحقيق الأمن الغذائي العربي والإفريقي .

كما قرر الرئيسان سرعة رفع القيود على حركة الأفراد بما يفضى إلى خلق سوق مشتركة موصول بالجهد المبذول لإقامة السوق العربية المشتركة واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين تتولى متابعة العلاقات المصرية السودانية ومتابعة تنفيذ ما تم عليه .

- **توتر** : وكان مصدره في هذه المرحلة توقيع اتفاق (شاكوس) بين الحكومة السودانية وعدد من الفصائل الجنوبية لتسوية قضية الجنوب في ظل رعاية أمريكية وفى غياب مصري اعتبرته مصر تسهيما لدورها ورغم أن التصريحات الرسمية المصرية عبرت عن حرص مصر على الوقوف مع السودان في ساعيه لتحقيق الاستقرار والوحدة في إطار سودان قوى يتمتع فيه كل أبنائه بحقوقهم كاملة ، كانت هناك مخاوف مصرية من انفصال الجنوب ، لأن من شأنه تهديد التكامل الإقليمي لوادي النيل مع احتمالات انفصال مناطق أخرى في السودان كما قد يؤدى إلى عدم التوازن الداخلي في السودان ، هذا بالإضافة إلى تأثير الانفصال على موارد المياه المصرية ، كما تحفظت مصر على الطريقة التي جرت بها المفاوضات في ليبيا بوساطة ورعاية أمريكية مع استبعاد مصر بضغوط أمريكية ، مما يعنى تهميش الدور المصري وتجاهل المبادرة المصرية – الليبية لصالح النفوذ الكيفي ومبادرة الإيجاد ، ووضعت مصر هذا التحفظ في إطار العلاقة مع السودان حيث كانت ترغب في أن تصر الحكومة السودانية على إشراك مصر في جهود المفاوضات وقد قوبل التحفظ المصري بقدر من الفتور والجهود في السودان ، فظهرت بعض المقولات بأن أبناء السودان هم الذين كانوا يقاتلون ومن ثم فلهم وحدهم الحق في إيقاف الحرب وبالطريقة التي يرونها مناسبة ، وأن مصر لم تبذل الجهد الكافي لدعم السودان ، وأنها كانت تستقبل المعارضة السودانية بأطرافها الشمالية والجنوبية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وأنها تحتفظ كذلك بعلاقات جيدة مع جون قرنق وتستقبله كزعيم سياسي وتعددت الانتقادات التي لم تقف عند هذا الحد بل تعدته إلى التلويح بتحريك ملف الخلاف الحدودي حول حلايب .

- **تعاون** : بعد أن هدأت الانفعالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير بدأ يظهر نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي قررت التعامل مع الأمر الواقع فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل الوحدة ومن أجل تذليل الصعاب أمامها ، وبدأ أن السياسة المصرية التي

حافظت عليها صلاتها بمختلف القوة السياسية المعارضة أصبحت ذات فائدة إذ تستطيع مصر من خلال هذه الصلات أن تؤدى دوراً توفيقياً يساعد على توفير أجواء داخلية وإقليمية أفضل لمسارات آمنة لإنهاء المفاوضات بنجاح وبقدر من التوازن .

كما شهدت هذه المرحلة اتجاها متزايدا نحو تسريح عمليات التعاون وتوسيع حجم التبادل التجاري في العديد من المجالات مثل استيراد اللحوم والمواد الغذائية السودانية والاتفاق على إنشاء ميناء نهرى على ملكال نهر النيل الأبيض إلى جانب المشروعات المطروحة للربط الكهربائي بين مصر والسودان وتقوية ودعم وسائل الاتصالات والطرق والمواصلات بينهما وزيادة المساحة المزروعة بالقمح في السودان بالخبرات المصرية وتنمية زراعات الذرة الصفراء في السودان لسد الاحتياجات المصرية وكذلك إنشاء معهد زراعي في مدينة ملكال وإقامة مشروع لتنمية زراعة الأرز في مدينة أويل إلى جانب تطوير مشروعات الزراعات النيلية في الجنوب ومشروعات الزراعة التي تعتمد على الأمطار هذا بجانب الاتفاق على إنشاء عدد من الشركات العملاقة في مجالات المعلومات التعبئة والاقتصادية وبرامج الكمبيوتر وتوقيع اتفاق لتنفيذ مشروع إنشاء طريق بور سودان – عطبرة بطول ٨٥ كيلو متراً وتم التأكيد في إطار هذه الاتفاقات على عدة مبادئ للتكامل أهمها : .

- إنهاء تضارب الرؤى حول طبيعة علاقات الدولتين وتعزيز وحدة السودان داخل حدوده الجغرافية ، ودعم خيار الديمقراطية التعددية والعمل على حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ومحاربة العنف والتطرف والإرهاب وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البلدين وضمان حرية الانتقال للأفراد ورؤوس الأموال .

- ثم كانت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى القاهرة في ١٨/ ١/ ٢٠٠٤ لبحث الدور المصري في تعزيز وحدة السودان خلال الفترة الانتقالية التي أقرها السلام والسعي نحو تعميق مشاريع التكامل بين البلدين وتعمير جنوب السودان وخلق تحرك عربي نشط للاستثمار في السودان وجذب الجنوبيين لخيار الوحدة .

- ثم جاء توقيع (اتفاقية الحريات الأربع) بين مصر والسودان والتي تتعلق بحرية التنقل والإقامة والعمل والتملك لتوفر إطاراً قانونياً بين مصر والسودان والتي تتعلق بحرية التنقل لتفعيل إستراتيجية التعاون وقد بادر السودان بطرحها للتعاون مع مصر بعد أن تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع ليبيا وكذلك مع بعض الدول الأفريقية في إطار تجمع الساحل والصحراء وفى هذا الصدد يبرز أن التفاعلات المصرية السودانية تتم عبر شبكة من القنوات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الثنائي وعلى المستوى (متعدد الأطراف) في إطار حوض النيل فعلى المستوى الثنائي تجد علاقات حكومية رسمية بين مؤسسات رئاسية وتشريعية وتنفيذية قائمة في كل من البلدين وفى داخل هذه العلاقات الرسمية نجد نمواً وتبادلاً بين مؤسستين لهما وضع خاص وتأثير متنوع الدرجات في داخل كل من الحكومتين ، كما توجد علاقات غير حكومية قائمة ومتفاعلة بين قطاعات ت تأثير في كل من البلدين مثل الطرق والجماعات الصوفية والحركات الدينية سلامية والمسيحية والقبائل المتجاورة على الحدود المشتركة والنوبيين في مقتي النوبة المصرية والسودانية والقرابات والمصاهرة والأحزاب والمهنيين مثقفين والاتحادات والنقابات ..... الخ .

أما على المستوى متعدد الأطراف ويتمثل في التنسيق في إطار دول حوض نهر النيل(٧ دول أفريقية تجاور مصر والسودان وتشترك معها في الحدود السياسية) كما تشترك الدولتان في عضوية منظمات عربية وإسلامية وأفريقية .

ومن حيث الآليات يتم التميز بين مجموعتين أساسيتين :

- **الأولى** : الآليات التقليدية وتتمثل في اللجان العليا المشتركة حيث قامت جنة (التكامل) منهاجاً وميثاقاً على اجتماعات (اللجنة الوزارية العليا المشتركة) وفى إطارها تشكلت تسع لجان فنية وزارية تضم الوزراء المعنيين بمجالات الزراعة والري والثقافية والأعلام والتعدين والنقل والمواصلات ، والمالية والاقتصاد والتجارة ، والشئون الدينية والثقافية والأعلام والشباب والسياحة

والتعليم والبحث العلمي والشئون الاجتماعية والصحة والعمل والتعاون والشئون القانونية ، والمنطقة المتكاملة – أسوان والمديرية الشمالية .

- وقد أثمرت هذه اللجان عدداً من الإنجازات : الاتفاقات والمشروعات في مجال الزراعة والري (مشروع جو نقلى والرمازين) والتجارة والاقتصاد (شركة الاستثمار المصرية السودانية لإدارة المشروعات الاقتصادية المشتركة) والصناعة والتعدين (الشركة المشتركة للتعدين) مشروعات صناعة الأغذية والجلود والجرارات والغزل والنسيج والسكر والورق والزجاج والأسمنت) والنقل والمواصلات (الربط بين الدولتين عن طريق خطوط السكك الحديدية والبرية والنهرية) والشئون الدينية والثقافية والأعلام والشباب والسياحة (إتاحة المجتمعات الثقافية والمركزية والأعلام المشتركة والإنتاج التلفزيوني والسينمائي) .

- وفى يوليو ٢٠٠٢ وبعد اجتماعات اللجان العليا المشتركة أعلنت الدولتان التزامهما بتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٠ ٪ على وارداتهما وذلك خلا ل اجتماع رؤساء حكومات الكوميا الذي عقد يومي ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ ثم التوقيع على تفعيل اتفاقية الكوميا بين البلدين في ٢٣ مايو ٢٠٠١ وذلك باستثناء بعض السلع من الأعضاء الجمركي طبقاً لقوائم متفق عليها .

- إلا أن هناك تباطؤا في الإدارة السياسية نحو تسريع مستويات التعاون الاقتصادي وهو ما يمكن ملاحظته في توقيع تفعيل اتفاقية الكوميا الذي تم بعد ثمانية أشهر من التوقيع على الاتفاقية الأصلية في لوزاكا ورفض اتحاد الصناعات السوداني لسبعين سلعة مصرية بدرجة في قوائم السلع المتبادلة المعفاة من الجمارك .

- ومما يلاحظ على عمل اللجان أنه رغم تعدد أنماطها وتعدد اجتماعاتها فإن دورها كان محدداً في تفعيل التكامل كما أن المسائل الكبرى بين البلدين لم تدخل فعلياً في إطار عمل هذه اللجان كاتفاقية قناة جونقلى التي وقعت قبل مناهج التكامل ١٩٧٤ م واتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت عام ١٩٧٦ م كما ظلت

مسائل الري في حدود الهيئة المشتركة لمياه النيل التي ظلت عملياً كيانا مستقلاً .

الثانية : الآليات المستجدة وتتمثل في تفعيل البعد الشعبي في العلاقات بين البلدين وخلق مصالح مشتركة بعيداً عن المستويات الرسمية كاتفاقات تبادل الخبرات بين قطاعات ومنظمات العمل الشعبي وهو ما برز في تكوين المنتدى الأهلي المصري السوداني بمشاركة نحو (٥ جمعية أهلية في مايو ٢٠٠٣ تحت رعاية جامعة الدول العربية والمركز المصري لمساندة المنظمات الأهلية وتوقيع أربع اتفاقيات تعاون بين جمعيات مصرية وسودانية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة والسكان .

- كما تحركت الحكومة المصرية على مستويين الأول على الساحة العربية لحشد الدعم السوداني بداية من قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢ التي قررت إدراج الشأن السوداني موضوعاً رئيسياً للاهتمام العربي ووضعه كبند دائم في اجتماعات القمم واجتماعات مجلس الجامعة إضافة لإنشاء صندوق لإعمار جنوب السودان تساهم بقية الدول العربية وقيام الصندوق بمشاريع تنموية محددة تقوم بتمويلها صناديق التمويل العربية وقد نجح الصندوق في دورته الثالثة في السابع من يونيه ٢٠٠٣ م في إدراج عدد من المشروعات التي تمولها صناديق التمويل في كل من الكويت والإمارات والسعودية .

والمستوى الثاني كان على الساحة السودانية من خلال تفعيل العلاقات مع كافة الفاعليات السياسية السودانية حيث اختصت مصر توقيع إعلان القاهرة في ٢٤ مايو ٢٠٠٣ بين الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس حزب الأمة والحزب الاتحادي وذلك بهدف تفعيل الدور العربي في مفاوضات (ماكوس) وعدم تهميش الفاعليات السياسية الشمالية في أي اتفاق قادم للسلام .

٢- حق التنقل :

انطلاقا من الحرية الشخصية الحق الطبيعي نصت الاتفاقية على حق مواطني

البلدين في التنقل والحركة بين مصر والسودان بموجب جواز السفر ساري المفعول ، أو أية وثائق يتم الاتفاق عليها عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسميا لدى القطرين ، دون قيود إلا التي يفرضها القانون .. وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق أنه لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة . كما أنه نص على أنه لكل فرد حق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة إلى بلده .

والملاحظ في هذا الجانب أن لا تزال هناك عقبات رغم أن الجانب السوداني كان قد بدأ بإلغاء كافة التأشيرات للمصريين الداخلين للسودان ثم عاد وعمل بقاعدة المعاملة بالمثل حيث أن الحكومة المصرية تقييد دخول حملة الجوازات العادية من الرجال ممن سنهم أكبر من ١٨ سنة .. وإن كان منح التأشيرة نفسها يستغرق وقتا أقل من السابق .

إصدار السيد وزير الداخلية السوداني القرار الوزاري رقم ٢٠٥ بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٤م والذي أعفى بموجبه المواطنين المصريين من ضوابط الهجرة والتي تشمل ضوابط الدخول ، الخروج ، الإقامة والتنقل .

ومن ناحية أخرى فإن الجانب المصري بدأ في تطبيق الاتفاق بصورة متدرجة ، حيث قرر الإجراءات التالية :

- اختصار مدة منح تأشيرة الدخول لحاملي الجوازات العادية بـ (٣) أيام .

- منح تأشيرة الدخول خلال ٢٤ ساعة للحالات الخاصة والمرضية وأعضاء الوفود الرسمية ورجال الأعمال والطلاب الدارسين بمصر مع تقديم ما يثبت ذلك .

- منح السودانيين المقيمين بالدول الأوروبية والخليجية تأشيرات الدخول بمنافذ الوصول بشرط وجود إقامة سارية وتأشيرة خروج وعودة من الدول المقيمين بها .

- إعفاء حاملي جوازات السفر الرسمية والخاصة من تأشيرة الدخول إلى مصر أسوة بالجوازات الدبلوماسية .

- منح السودانيين المقيمين بالولايات المتحدة وكندا واستراليا تأشيرات الدخول بمنافذ الدخول المختلفة شرط وجود إقامة سارية وتأشيرة خروج وعودة من الدول القادمين منها .

- حذف عبارة غير مصرح له بالعمل من خاتم تأشيرة الدخول .

- رفع سن الأطفال المعفيين من تأشير الدخول من سن ١٤ عاما إلى ١٦ عاما .

- منح رجال الأعمال تأشيرة دخول متعددة لمدة عام .

- إعفاء المواطنين السودانيين فوق ٥٥ عاما من شرط الحصول على تأشيرة دخول للأراضي المصرية .

- منح تأشيرة متعددة لمدة ستة أشهر .

يرى الجانب السوداني أن التدرج بطئ في تحديد هذه الإجراءات وأنها حتى الآن لم تصل إلى التطبيق الكامل لما جاء في الاتفاق .

٣- حق التملك

نصت اتفاقية الحريات الأربع على منح مواطني البلدين الحق الكامل في التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات ، والتصرف فيها ، انطلاقا من النص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ١٧ (١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره . (٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً ..

وفي إطار الاستثمار ووفقًا للقوانين واللوائح في كلا البلدين لا توجد مشكلة في التملك من هذا الباب فقد منح قانون الاستثمار في كلا البلدين هذا الحق للمستثمرين . لكن لم تقنن أي قوانين أو تعدل لإدخال الاتفاقية من ضمنها لتسمح بالتملك بشكل شامل وكامل أسوة بمواطن البلد الأصلي .

يقرر اتفاق الحريات الأربع حرية التملك لمواطني البلدين حيث ينص في هذا الصدد على الآتي :

«يتفق الطرفان على تمتع مواطنيهما بحق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات والتصرف وإنشاء الشركات ، كما اتفق القطران على اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق ذلك » .

وبالنسبة للوضع في السودان فإن القانون السوداني لا يجيز تملك الأجانب للأراضي إلا بموافقة مجلس الوزراء . حيث يقرر قانون التخطيط العمراني لسنة ١٩٩٤م في المادة (٥٩) منه الآتي : «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤١-ج) أو أي أحكام قانون آخر لا يجوز لأي شخص أجنبي أن يمتلك أي قطعة أرض في السودان بأي طرق التملك ما لم يحصل على موافقة من مجلس الوزراء» .

ووفقًا لذلك النص فإنه لا يجوز للمصري أن يتملك أرض في السودان إلا بموافقة مجلس الوزراء .

ويختلف الوضع في مصر عن السودان حيث يجيز القانون المصري تملك الأجانب للأرض في مصر ، وينظم هذا الحق القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦م الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . ويسري هذا القانون على المواطن السوداني باعتباره من الأجانب .

وقد حددت المادة (١) مبدأ تملك الأجنبي للأرض في مصر وشروط هذا التملك وتتمثل في أن يكون التملك لعقارين أو أكثر على ألا تزيد مساحة كل عقار على أربعة ألف متر . وأن لا يكون العقار من العقارات المعتبرة أثرًا في تطبيق أحكام قانون حماية الآثار .

وقرر القانون أيضًا قيدًا أساسيًا بشأن ملكية الأجنبي للأرض في مصر وهو عدم جواز التصرف في العقار قبل مضي خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية إلا بموافقة مجلس الوزراء .

ويقرر القانون المصري حظر تملك الأراضي الزراعية بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٩٦م الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي لزراعية وما في حكمها .

وينطبق مبدأ الحظر أيضًا على الأراضي الصحراوية بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١م في شأن الأراضي الصحراوية[١] .

٤- حق الإقامة والاستثمار :

نصت الاتفاقية على حق مواطني البلدين في الإقامة والاستثمار بالبلد الآخر أي حق أي طرف في الاستفادة الكاملة من مزايا الاستثمار والدخول في كافة المشروعات المسموح بها وفقًا لقوانين الاستثمار في كل بلد دون قيود إلا تلك التي يفرضها القانون . كذلك الحق المطلق في الاستفادة من المزايا وأولها بالتأكيد هو الحق في الإقامة . وهناك عوامل كثيرة في خلق مناخ جاذب للاستثمار في كلا البلدين . وعلى رأس هذه العوامل رغبة الحكومتان الجادة في تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين من البلدين .

وقد أشارت التقارير إلى التقديم الجيد المحرز في هذا الجانب وقد انعكس هذا على الأعداد الكبيرة من المستثمرين الذين قاموا بتأسيس استثمارات لهم في كل من مصر والسودان ، وقد نفذ الكثير من هؤلاء مشروعات استثمارية ناجحة .. فمثلاً المستثمرين المصريين الذي لديهم مشروعات بالسودان حتى سبتمبر ٢٠٠٦ تراكميًا (حوالي ٤٣٢ مشروع مصري خالص و٢١٩ مشترك مع سودانيين) ٥٥٪ منها بعد العمل باتفاقية الحريات الأربعة .

كما ذكرنا سابقًا فإن الجانب السوداني أصدر القرار الوزاري رقم ٢٠٥ بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٤ ويتضمن ذلك القرار حرية التنقل والإقامة .

(١) وزارة الخارجية ، الخطوات التنفيذية بشأن اتفاق الحريات الأربع .

أما الجانب المصري فقد تبنى أيضًا نهجًا متدرجًا بشأن تطبيق حرية الإقامة كما هو الحال بالنسبة للتنقل ، حيث تتمثل الإجراءات التي اتخذها بشأن الإقامة في الآتي:

(أ) منح السودانيين القادمين لمصر إقامة لمدة ٦ أشهر بمنافذ الوصول المختلفة .

(ب) إعفاء السودانيين من رسوم الإقامة عدا غرامة التخلف .

(ج) إعفاء السودانيين من قيود التسجيل .

تقييم تنفيذ الاتفاقية :

أجريت دراسة علمية هدفت للتعرف على مستوى تنفيذ الحريات الأربعة مربوطًا بالجودة . وكذلك لتوظيف منهج اختبار الفروض للتحقق من العلاقة بين تنفيذ الاتفاقية ممثلاً في جودة الخدمات المقدمة عبر الحريات الأربعة من وجهة نظر المستفيدين منها في كلا البلدين بأبعاد الجودة التي تشتمل على الملموسية والاعتمادية والاستجابة والأمانة والتعاطف . وكذلك الكشف عن المنافع التي يمكن أن تحصل عليها الحكومتان السودانية والمصرية من وراء قياس تنفيذ الاتفاقية وجودة الخدمات المقدمة عبرها والعمل على تطوير هذه الخدمات وصولاً لهدف أساس ألا وهو رضا المستفيدين . أيضًا هدفت الدراسة لتقديم قاعدة بيانات للجهات المسئولة عن ملف الاتفاقية لأجل تصويب أوضاعها فيما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة عبر الحريات الأربعة ومن ثمة مساعدتها لمعالجة نقاط الضعف .

حدود وعينية الدراسة :

من المعروف أن لكلّ دراسة محدداتها الخاصة والتي تعكس مدى الدقة والالتزام بمنهجية الدراسة بشكل عام ويمكن بيان هذه الحدود من خلال المحاور التالية :

١ - استخدم في هذه الدراسة أسلوب العينة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لجميع المستفيدين من اتفاقية الحريات الأربعة فضلاً عن أن هذا الأسلوب يعد أكثر عمليًا لواقعية نتائجه وتوفيره المزيد من الوقت والجهد .

٢ - لصعوبة إجراء الدراسة في الدوتين لذا فقد اقتصرت الدراسة على بعض المستفيدين في السودان (ولاية الخرطوم) ومصر (القاهرة) .

أداة الدراسة :

تمثلت أداة الدراسة بالاستمارة التي كانت من النوع المركب المكشوف الهدف وظهر ذلك واضحًا من خلال طبيعة الأسئلة والتي يمكن تقسيمها إلى محورين الأول خاص بالأسئلة المتعلقة بالعوامل الشخصية كالعمر والجنس والمهنة والدخل وغيرها من المحاور الشخصية . بينما تناول المحور الثاني الأسئلة الخاصة بمدى تنفيذ الحريات الأربعة من وجهة نظر المستفيدين (سودانيين ومصريين) والتي كانت مكونة من ٢٣ فقرة وقد تم إفراغها ضمن مقياس (ليكرت) الخماسي .

وقد تم توزيع (٤٠٠) استمارة استبيان على المستفيدين المباشرين من الاتفاقية استرد منها (٣١٠) استمارة أي بنسبة ٧٧.٥٪ .

وللتحقق من صدق الاستبيان كأداة لجمع البيانات تم عرضه على عدد من المحكمين المختصين كما عرضت على عدد من أصحاب الخبرات العلمية والعملية المتراكمة للتأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وصحة العبارات المستخدمة ووضوح عناصرها ومصطلحاتها وقد جرى تعديل بعض الفقرات والعبارات لرفع درجة المصداقية للأدة وذلك قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي وقد تم قياس مستوى الثبات والتناسق الداخلي للعوامل المكونة للأبعاد الخمسة لقياس مدى تنفيذ الاتفاقية وكانت نتائج التناسق الداخلي باستخدام مقياس (كرون باخ ألفا) كالآتي :

١- البعد الأول : الجوانب الملموسة من الخدمات التي تغطيها الاتفاقية وتتكون من أربعة عوامل وتساوي ٦٨.٤٪ .

٢- البعد الثاني : الاعتمادية وتتكون من سبع عوامل وتساوي ٨١.٤٪ .

٣- البعد الثالث : الاستجابة للتنفيذ وتتكون من خمسة عوامل وتساوي ٧١.٨٪ .

٤- البعد الرابع : الإحساس بالأمان ويتكون من ثلاث عوامل ويساوي ٦٩.٧٪ .

٥- البعد الخامس : التعاطف من الاتفاقية ويتكون من أربعة عوامل وتساوي ٧٧.٣٪ .

يلاحظ من النتيجة أن مستوى التناسق الداخلي بين العناصر المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة يعتبر مقبولاً في مثل هذه الدراسات لأنه أعلى من الحد المقبول الذي هو ٦٠٪.

أسلوب جمع البيانات :

اعتمد الباحث في جمع بياناته الأولية على أسلوب الاستمارة والتي ساهمت في بناء إطار عملي للدراسة حيث تم توزيع ٤٠٠ استمارة فضلاً عن البيانات الثانوي والمتمثلة بالكتب والأبحاث والمنشورات والتي ساهمت أيضًا في إعداد إطار نظري للدراسة .

مزايا الدراسة الحالية :

١- إن هذا النوع من الدراسات يعبر عن مستوى تنفيذ الاتفاقية ومدى توافق هذا المستوى من التنفيذ مع رغبات وحاجات المستفيدين مما يحفز العديد من الباحثين ذات العلاقة بهذا الملف الاستمرار في دراسة مستوى تنفيذ هذه الاتفاقية من وقت لآخر كل ذلك بهدف الوقوف على آخر رغبات واحتياجات وتوقعات

المستفيدين حول نوعية الحريات والخدمات المطلوب تقديمها .

٢- إن هذه الدراسة هي الأولى في هذا المجال في البيئة السودانية المصرية (في حدود علم واطلاع الباحث) والتي من خلالها تمكنا من تحديد وتشخيص مستوى تنفيذ اتفاقية الحريات الأربعة من وجهة نظر المستفيدين وضمن خمسة أبعاد لقياس هذه الجودة المتمثلة بالملموسية والاعتمادية والاستجابة والأمان والتعاطف .

٣- إن الإطار النظري لهذه الدراسة عبر عن الأطروحات والتوجهات الحديثة في مجال قياس الجهد السياسي من خلال اتفاقية الحريات الأربعة فضلاً على أن هذه الدراسة ركزت على واحد من الموضوعات المهمة التي تهم دولتي مصر والسودان من خلال قياس مستوى التنفيذ والعمل على معالجة الثغرات .

الإطار النظري :

يمكن تحديد خمسة أبعاد مختلفة لقياس مدى تنفيذ اتفاقية الحريات الأربعة :

١- الملموسية وتمثل الجوانب الملموسة والمتعلقة بالحريات الأربعة ومدى تنفيذها على أرض الواقع مثل حق العمل وحق التملك وحق النقل وحق الاستثمار .

٢- الاعتمادية وتعبر عن قدرة الآليات في البلدين وخاصة السودان من وجهة نظر المستفيدين على منح هذه الحقوق وتقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها المستفيد وبدقة ترضي طموحه كذلك تعبر عن مدى وفاء الجانبين بالتزاماتهما تجاه المستفيدين .

٣- الاستجابة وهي القدرة على التعامل الفعال مع كل متطلبات المستفيدين والاستجابة لشكاويهم والعمل على حلها بسرعة وكفاءة بما يقنع المستفيدين بأنهم محل تقدير واحترام . إضافة لذلك فإن الاستجابة تعبر عن المبادرة في تقديم الخدمات المرتبطة بالحقوق من قبل الموظفين بصدر رحب .

٤- الأمان وهو الاطمئنان من قبل بأن تنفيذ الاتفاقية بخدماتها المقدمة للمستفيدين تخلو من الخطأ أو الخطر أو الشك شاملاً الاطمئنان النفسي والمادي.

٥- التعاطف وهو إبداء روح الصداقة والحرص على المستفيد وإشعاره بأهميته والرغبة في تقديم الخدمة حسب حاجاته .

تقييم مدى تنفيذ الاتفاقية

التقييم	التكرار	النسبة
ممتاز	٣٢	١٠٪
جيد جدًا	٦٥	٢١٪
جيد	١٢٦	٤١٪
مقبولة	٥٤	١٨٪
متدنية	٣٣	١٠٪
المجموع	٣١٠	١٠٠٪

يظهر من الجدول أعلاه أن تقييم تنفيذ الاتفاقية كان ١٠٪ ممتازة في حين يرى ٢١٪ من أفراد العينة على أن مستوى التنفيذ جيد جدًا و٤١٪ على أنه جيد وأن ١٨٪ من العينة عبرت عن أن تنفيذها مقبول كما أن ١٠٪ من أفراد العينة كانوا غير راضين عن تنفيذ الاتفاقية .

كما لوحظ من الإجابات أن سبب استمرار تعامل عدم الراضين عن مستوى التنفيذ هي بسبب القوانين التي لم تعدل أو بسبب عدم وضوح الرؤيا للموظفين العاملين في مجال تقديم تسهيلات الحريات الأربعة .

بشكل عام فإن النتائج التي أظهرها الجدول أعلاه يشير إلى انطباع إيجابي متدن من قبل المستفيدين من تنفيذ الاتفاقية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا التغير

(٢.٥٨) وفقًا لمقاس ليكرت الخماسي لذا فإن المستوى الكلي للتنفيذ يقع بين جيد ومقبول[١] .

التقييم :

١ - الجانب السوداني[٢] :

نوع الحرية	التطبيق في السودان		
	القوانين	اللوائح والنظم	التنفيذ الواقعي
العمل	لم تعدل	عدلت	بطيء
التنقل	لم تعدل	عدلت	جيد
التملك	عدل جزئيًا	عدلت	بطيء
الاستثمار	عدل	عدلت	جيد

٢- الجانب المصري :

نوع الحرية	التطبيق في السودان		
	القوانين	اللوائح والنظم	التنفيذ الواقعي
العمل	لم تعدل	لم تعدل	معدوم
التنقل	لم تعدل	عدلت لفئات	وسط
التملك	عدل جزئيًا	عدلت	جيد
الاستثمار	عدل	عدلت	جيد

التوصيات :

إزالة جميع العوائق التي تحول دون تنفيذ الاتفاقية على الوجه الأكمل عن طريق

(١) جمال فضل الله ، رسالة ماجستير بعنوان : «اتفاقية الحريات الأربعة بين مصر والسودان». مرجع سابق ص١٣.

(٢) تقرير مركز تنمية المجتمع أبريل ٢٠٠٦ ، ص٢٦.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي :

١- تبلور وعي شعبي ضاغط يفرض على أصحاب القرار السياسي إرادة الالتزام به .

٢- زيادة الوعي والإرادة السياسية المتينة والداعمة للاتفاقية .

٣- تقوية التنسيق وآلية المتابعة .

٤- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدولتين وفقًا لبنود الاتفاقية .

٥- تعديل القوانين لتتلاءم مع حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

٦- ضرورة العمل على إنجاز التكامل الاقتصادي والتأكيد على منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي الشامل .

٧- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار بين الدولتين.

٨- زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدولتين عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة .

٩- نشر والإعلان عن ضمانات ومزايا الاستثمار في البلدين .

١٠- ضرورة اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية في البلدين نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملاً ديناميكيًا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة .

١١- تنسيق السياسات الخارجية للبلدين تجاه العالم الخارجي ، سواء من

حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل.

١٢- وضع خطة مشتركة للتنمية ، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية . مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرًا ما تعترض تنفيذ المشروعات .

١٣- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدولتين مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقًا للأسس الاقتصادية ، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا .

١٤- تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [١].

خاتمة :

الروابط المتينة التي تربط بين مصر والسودان ليست وليدة اليوم ولا هي من صنع البشر بل إن الله تبارك وتعالى جمع بينهما بالرباط المقدس ولم تستطع أحداث التاريخ ومؤامرات الطامعين أن تنال منه أو تفصم عراه لأن الوحدة الطبيعية التي باركها الله رحمة للعالمين أسمى من الأشخاص وأبقى من الزمن لذلك فهي لا تعرف إلا طريقًا واحدًا لا يتبدل ولا يتغير طريق الخلود والبقاء ولم تكن الصلات يومًا ما حركة في اتجاه واحد بل ظلت على الدوام فيضًا متبادلاً وسيلاً متدفقًا في العطاء هنا وهناك في جميع المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والإدارة والثقافة .

فالتكامل السوداني المصري واقع اليوم يحل كل المشاكل الاقتصادية بين البلدين وقد سلك السودان ومصر في عدة مناسبات خطوات للاستفادة من إمكانياتهما وتطويع قدراتهما ليكون وادي النيل ورقة التكامل بينهما مشكلاً أساسًا

(١) انظر : هذه الدراسة والعينات : د. الصادق علي سيد أحمد ، ورقة حول اتفاق الحريات الأربع بين السودان ومصر ، دراسة تقيمية ، مقدمة إلى ندوة مستقبل التكامل في معهد البحوث الإفريقية – جامعة القاهرة ٢٠٠٦م.

للوحدة أمل الغد .

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى زيارة السيد / مصطفى عثمان إسماعيل وزير الاستثمار السوداني للقاهرة في ١٣/ ٣/ ٢٠١٣م وتوقيعه لعدد من الاتفاقيات بشأن تشجيع المشروعات الاستثمارية بين مصر والسودان في إطار اتفاقية الحريات الأربع وإشادته بما تم من مشروعات استثمارية من المستثمرين المصريين وزراعة حوالي خمسون فدان لمستثمر مصري بدأت تجربة زراعة فدان وقيام البنوك المصرية بفتح فروع في السودان مثل البنك الأهلي لخدمة المستثمر المصري وكذا الإشادة بالاستثمارات عند فتح الطريق البري بين مصر والسودان وأن هذه الاتفاقيات شجعت على قيام المستثمرين في البلدين بتحقيق تنمية اقتصادية في إطار الاستثمار بين البلدين مما يشجع على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين .

كما قام الدكتور/ هشام قنديل رئيس الوزراء المصري بزيارة إلى جوبا عاصمة جنوب السودان في ١٤/ ٣/ ٢٠١٣. يرافقه رجال الأعمال المصريين وقام بتوقيع خمس بروتوكولات في كافة المجالات الصحية والزراعية والصناعية ، وأكد أن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير تقوم بدعم علاقاتها مع أشقائها العرب والأفارقة وخاصة السودان ودول حوض النيل . واتفق مع الرئيس في جنوب السودان على التعجيل بعقد اللجنة المشتركة بين مصر وجنوب السودان وإزالة المعوقات والعقبات بشأن القضايا المشتركة . واتفق على إنشاء منطقة صناعية مصرية على مساحة مليون متر مربع قرب مطار جوبا تعنى بالاستثمارات الزراعية والصناعية لتحقيق التكامل بين البلدين .

وأن كل مجالات الاستثمار مفتوحة أمام رجال الأعمال المصريين في جنوب السودان وفيما يتعلق بمشكلة المياه بين مصر ودول حوض النيل أكد رئيس الوزراء المصري أن مصر على استعداد للتفاهم مع كل دول حوض النيل بشرط ألا يضر أي اتفاق بمصالحها ، كما رحب رئيس جنوب السودان بالزيارة وترحيبه

برجال الأعمال المصريين وبالمشروعات الاستثمارية للمصريين في جنوب السودان وأكد رئيس الوزراء على أن الطريق البري بين مصر والسودان وجنوب السودان سيفتح قريبًا وسيصل إلى أوغندا وتكون جوبا البوابة الرئيسية لمصر في أفريقيا .

ولتحقيق التنمية مع دول القارة بخبرات مصرية يحقق التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل من خلال المشروعات الاستثمارية لرجال الأعمال المصريين في القارة الإفريقية باعتبارها سوق واعدة لمصر لما تملكه مصر من خبرات تقنية علمية وما تملكه دول حوض النيل من موارد طبيعية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر ودول القارة الإفريقية وخاصة دول حوض النيل وبالخصوص دولتي السودان (شماله وجنوبه).

المبحث الثاني

مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان

أ – مقومات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان

١ – يوضح بعض الباحثين أن سكان الدولتين (مصر والسودان) ما يزيد على مائة مليون نسمة وهى في تقديرهم سوق لا بأس بها من حيث الحجم في استيعاب السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولتين بما يشجع على تبادل المصالح وتنشيط الحياة الاقتصادية، ويلاحظ أنها سوق مستهدفة منذ سنوات لمنتجات دول جنوب شرق آسيا والصين ومن باب أولى أن تكون سوقًا مساعدة لنجاح مشروع تكاملي

٢ – العلاقات الاجتماعية التاريخية والتقارب الجغرافي بين البلدين مع الأخذ في الاعتبار أن البنية الأساسية يجب تطويرها من حيث الطرق ووسائل الانتقال لتسهيل حركة التجارة والتبادل الاقتصادي بما يتناسب مع طبيعة المرحلة ومتطلبات العصر .

٣– مشاركة البلدين في المشروعات الإقليمية التي تستهدف التكامل الاقتصادى مثل الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد دخلت كلتا الاتفاقيتين حيز التنفيذ وبالتالي فالخطوات الأولى للتكامل مهدت ويبقى لمشروع التكامل بين

البلدين أن يسرع في الدخول في مراحل متقدمة من التكامل على المستوى الثنائي مع مراعاة الضوابط الاقتصادية الحاكمة في هذا المضمار .

٤- اتجاه كل من البلدين إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتبنى برامج للإصلاح الاقتصادي تسهل مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه بنسبة كبيرة في تفعيل مشروع التكامل وحتى يحقق الإفريقيين نوعاً من التنسيق بين البلدين فيما يخص قوانين الاستثمار بما يحقق المساواة بين أفراد البلدين والعدالة في الإعفاءات الضريبية وضمانات الاستثمار.

٥- اختلاف مستويات التنمية في مختلف القطاعات بين البلدين سوف يعضد علاقات التكامل ويخلق تشابكات اقتصادية بين هذه القطاعات خاصة إذا ما علمنا أن قطاع الصناعات التحويلية في مصر أكثر منه تقدماً في السودان وتمتلك السودان موارد ضخمة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في مصر بما يميزها عن الوضع في مصر .

٦- كثيراً ما كان الحديث عن الإمكانيات الزراعية للسودان هو المدخل الحديث عن التكامل بين البلدين وذلك من خلا توافر نحو مائتي مليون فدان صالحة للزراعة بينما الوضع في مصر لا يتعدى أكثر من ثمانية ملايين فدان وأن مصر تمتلك أيضاً الخبرة والأيدي العاملة المتدربة الزراعية وخبرات علمية متقدمة في هذا الشأن .

٧- حاجة مصر إلى اللحوم والسلع الغذائية وتوافر مقومات إنتاجها بأسعار مقبولة في السودان سوف يساعد على زيادة الاستثمارات في هذا الجانب بل من الممكن أن يتسع السوق العربي لهذا الإنتاج أن أحسن توظيفه .

٨- عقبة التمويل لمشروعات التكامل أصبح لها رافد عربي يتمثل في عودة جزء لا بأس به من الاستثمارات العربية المهاجرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اتجه جزء كبير منها إلى أسواق ماليزيا

وبعض البلدان العربية وفى حالة وجود مناخ استثماري مناسب يكون من السهل استقطاب جزء لا بأس به من هذه الأموال .

٩- دخول السودان دائرة البلدان المنتجة للبترول والاتجاه نحو إعمار الجنوب سوف يعمل على وجود عدد كبير من مشروعات البنية الأساسية التي من الممكن أن تساهم فيها الشركات المصرية .

١٠- القبول الشعبي لفكرة التكامل خاصة في ظل الأحداث التي يلمس منها المواطن العادي في البلدين أن المنطقة مستهدفة من قبل مخططات اقتصادية وسياسية من الخارج من أجل السيطرة على مقدراتها الاقتصادية والسياسية .

ب- أبعاد التكامل بين مصر والسودان :-

١- عدم وضوح مستقبل مشروع السلام في السودان بشكل يجعل الأقدم على الدخول في مشروعات التكامل من قبل القطاع الخاص مشوباً بالحذر مما يعنى العودة إلى الحديث عن المشاركات الحكومية بين الدولتين وهى بطبيعتها تعانى من شح الموارد التمويلية .

٢- عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية والتصنيف التنموي للسودان كدولة أقل نمواً يجعلان مشروع التكامل ينحصر في مرحلة منطقة التجارة الحرة إذ من الصعب الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي فالسودان حتى إذا تحقق لها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تريد أن تستفيد من مزايا الدول الأقل نمواً أو في حالة الأقدام على مرحلة الإتحاد الجمركي فالسودان بلا شك تحتاج في هذه المرحلة إلى دعم مادي تعوضه عن هذه الخطوة .

٣- يتسم المناخ الاقتصادي في كل من مصر والسودان بانخفاض مستوى دخل الفرد إلى جانب انتشار البطالة مما أضعف الثقل الاقتصادي لمصر والسودان فضلاً عن وجود معوقات تحد من قدرة البلدين على التنمية وما هو معروف أن التصنيف الدولي للوضع التنموي في البلدين أن مصر دولة نامية والسودان تصنف

ضمن البلدان الأقل نمواً .

٤- القصور الشديد في البنية الأساسية اللازمة لنهوض مشروعات التكامل بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بشبكات النقل والمواصلات سواء البرية منها أو النهرية أو السكك الحديدية والجوية خاصة أن معظم المشروعات التي طرحت كانت سبباً في فشل قيام هذه المشروعات .

٥- عادة ما يشار إلى الروابط القوية بين الشعبين المصري والسوداني إلا أن هناك رأياً آخر يرى العلاقة بين الشعبين بأنها تتسم بالاتصال الشعبي الضعيف ويرى أصحاب هذا الرأي أن من عيوب تجربة التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان أنها تجربة قوية ولم يكن لها أثر اقتصادي وبالتالي لم يكن لها تكاملاً تاماً .

٦- المعالجات الروتينية لبعض أعمال التكامل من جانب قطاعات التمويل وعدم الجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية بطبيعتها .

وفى إطار المعوقات فإن كثير من الباحثين يؤكدون على أنه قد واجهت دورة حياة التكامل المصري السوداني وعبر فترات التاريخ المختلفة العديد من المعوقات والعقبات والكثير من المشكلات والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إيقافها وعدم اكتمال نموها ونضجها ولعلها قد جاءت متفقة إجمالاً ومختلفة تفصيلاً كل حسب زاوية التحليل وتماشياً مع معطيات البحث فإن بعض الباحثين يرون بعض هذه المعوقات في صورتها الإجمالية ممثلة في عدد من الأبعاد فنتناولها على الوجه التالي

أولاً : . البعد السياسي : . تضافرت مجموعة من العوامل السياسية للحيلولة دون تحقيق التكامل التام بل وأحياناً إيقافه بصورة تكاد تكون شبه تامة منها الأتي :

١- طبيعة نظام الحكم في البلدين والتي اتسمت في أغلبها بالشمولية وطريقة نظام الحزب الواحد مع وجود بعض فترات الحكم المدني الأقرب إلى الديمقراطية ولعل نظام الشمولية وما توصف به من الانفراد في كل شيء يحول

دون تحقيق التكامل خاصة عند اختلاف رؤية النظامين المصري والسوداني ولذلك نجد أن أكبر العقبات المتولدة منها هو ما أشارت إليه بعض الدراسات بالحالة الانفصالية لنظم الحكم والتي تعنى الانفصال بين القاعدة الشعبية أو الوطنية والسلطة السياسية ، الأمر الذي يعنى عدم مشاركة المواطنين في أي من الدولتين في قول كلمته أو رأيه وتلبية رغبته فيما يخص قضية التكامل ، والتعبير عن الإرادة الشعبية في مسألة التكامل .

وفى مستوى أخر فإن الحالة الانعزالية تقود إلى تجميد العلاقات إلى ما يمكن تسميته (بالمرحلة الصفرية) في العلاقات المصرية السودانية والتي تتدهور بل تتوقف بسببها كل جهود التكامل وشاهد العصر على ذلك الفترةالتي أعقبت الاستقلال عام ١٩٥٦ م وكذلك الحالية شهدت النزاع حول حلايب وشلاتين ومحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك في أديس أبابا وهكذا ربما مثلت طبيعة الأنظمة الحاكمة في كل من البلدين أول وأكبر وأقوى معوقات التكامل .

٢- غياب الإستراتيجية في العلاقة التكاملية بين البلدين والتي تبنى على دقة وقوة التخطيط المرحلي وتتسم بالديمومة والاستمرارية والمرونة في الاستجابة للمتغيرات وقوة الإلزامية في التطبيق غير متأثرة بتغيير الأنظمة السياسية ، ولعل فقدان هذه الإستراتيجية التكافلية أحد وأقوى أسباب إصابة التكامل المصري السوداني بالنكسات

٣- طغيان المسألة الأمنية في الدولتين بسبب المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ومن هنا جاءت سيطرة واستحواذ قضايا الأمن القومي للبلدين على الاهتمام الأكبر الأمر الذي ربما عكس إحساساً بأن سياسة البلدين تجاه بعضها البعض غالباً ما توجهها المؤسسات والقنوات والرؤى الأمنية وليس دائماً وكما هو مطلوب في إطار مؤسسات وهياكل الدولة والقنوات المعينة بهذا الشأن في إطارها السياسي والدبلوماسي بشقيه الرسمي والشعبي ولذلك طغى على علاقات البلدين طابع الحساسية والحذر الشديد ولعل ذلك من أخطر مضادات حدوث

التكامل ولو بدرجة بسيطة .

٤- سيطرة الصورة المشوهة على العقل السياسي في البلدين بسبب الحساسيات المتراكمة والتي ظلت في التنامي دون التواضع والجلوس معاً من أجل مسببات أزمة التكامل المصري والسوداني إذ جاءت أحد إن لم يكن كل الحلول جزئياً وليس كلياً نهائياً وإنما مؤقتاً وليس مستقبلياً فوقياً وليس جذرياً ، الأمر الذي أدى لإصابة التكامل والعلاقات المصرية السودانية بظاهرة الحساسية الوراثية أو الأزمات الوراثية حيث أصبح كل نظام يرث من النظام الذي يسبقه ملف الأزمات والحساسيات بدلاً من ملف الإنجازات ، والخطير في الأمر أن الشعوب تتأثر بهذه الظواهر ، خاصة في القضايا التي تخاطب المشاعر القومية مثل إحداث النزاع حول حلايب وشلاتين التي استدعى فيها الكل هويته فبرزت السودانية والمصرية بدلاً من ابن النيل وشطب وادي النيل ولعل مثل هذه الظواهر السابقة وغيرها ربما تؤدى إلى مزيد من التعقيد للعملية التكاملية إذا لم يتم علاجها بالاستئصال النهائي لكل هذه الحساسيات والأزمات .

٥- أبعاد مرتبطة بالوعي الاجتماعي ويأتي في قمتها مفاهيم جدلية الإناء والآخر فقد تأثر وتأخر التكامل كثيراً وتراكم وتجزء الإحساس بالأنا المصري تجاه السودان أو العكس ودلت التجارب أن قيمة هذا النداء الداخلي تستدعى وترتفع في أوقات الأزمات والتوترات بين البلدين وهو إحساس موجود عند أغلب إن لم يكن كل الناس ولكن يقل أو ربما يتم توظيفه بصورة صحيحة لمصلحة التكامل عند أصحاب الخبرات الطويلة والاحتكاك المتواصل والفهم العميق لمكونات الشعبين بجانب العقل والقلب السليم والإيمان بتساوي الانتماء لأي من الشعبين أو البلدين ولكن ما حدث أنه قد تم رهن التكامل أو العلاقات المصرية السودانية لمعيار ذاتي أنى مصلحي هو الأنا والذي فرض أن تمر عليه كل متعلقات ومشتملات هذه العلاقة وأن توضع تحت مجهر المقارنة الظالمة وغير المتكافئة مكونات العلاقة واحداً تلو الآخر بدءاً بالمكون التاريخي

ثم الحضاري الثقافي والسياسي والاقتصادي والديني وغيرها .

ويبدو أنه رهان خاسر ومعيار خاطئ فالتفصيل والتمايز سنة ماضية فلما هو تميزها على سبيل المثال في مجالات الإرث الحضاري والسياسي والتقدم التكنولوجي والفني والسياحي والسكاني وللسودان تميز في مجال الموارد والثروات الطبيعية والمياه والإمكانيات الزراعية والحيوانية والمعدنية والمساحة الواسعة والتعدد المناخي وغيره ، ومن ثم أشارت بعض الدراسات إلى أن التعامل القائم على أساس الأنا يقود إلى الاحتكام في بناء العلاقات وصناعة التكامل إلى أساس توازن القوى وهو ما لا يتناسب مع كلمة ومطلوبات التكامل الذي يفترض قيامه على أساس توازن المصالح الذي يسخر ويستفيد من التمايز والتفضيل والتنوع لسد عجز ونواقص الأخر مؤكداً ومحققاً حقيقة التكامل في التنوع وأن أي تكامل يقوم على توازنات القوى فهو خاسر وفاسد وآيل للانهيار ومنقوص عكس الذي يقوم على توازن المصالح فهو دائم ومتواصل مفيد وربما كان تكاملاً كاملاً يؤكد اعتراف وحاجة كل من الدولتين للآخر .

ثانياً : . البعد الإعلامي : مما لا شك فيه أن وسائل الأعلام تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية تجاه العقبات التي تواجه التكامل ربما كان لضعف الوجود الإعلامي في البلدين مردودات سلبية ، لأن وسائل الأعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في كل من الدولتين تؤدى رسالتها من منظور أمزجة صنع القرارات السياسي ، يضاف إلى ذلك أنه لا توجد مكاتب تمثل الصحف المصرية منذ الخمسينيات بالسودان ، وربما يقابل ذلك أيضاً غياب مكاتب للصحف السودانية الكبيرة مثل الأنباء والرأي العام وأخبار اليوم وقس على ذلك الإذاعة والتليفزيون ومن ثم يترتب على ذلك ضعف تناول المادة الخبرية واضعين في الاعتبار سخونة وخطورة تطور الأحداث في كل من البلدين والمصير المشترك في كثير من القضايا التي تمس وتهم الدولتين والتي يفترض تغطيتها ومتابعتها من قلب الأحداث ويكون فيها المصري والسوداني صانعاً وشاهداً للعصر حتى لا تؤسس

المعلومات والذاكرة على الرواية والسماع والظن والاحتمال الذي هتك وما زال يهتك نسيج التكامل والعلاقات المصرية السودانية بالإضافة إلى باقي الجوانب الإعلامية التي يمكن أن تعطى تعريفاً بالبلدين من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية وغيرهما والتي يمكن أن تسهم في خلق وجدان مشترك يحقق التقارب المطلوب لنجاح العملية التكاملية . – وفى مستوى آخر وبرغم ضعف العملية الإعلامية في مجملها في تحقيق مطلوبات وأهداف التكامل المصري السوداني إلا أن أكبر مناطق الضعف أو الإشكالية يكمن في الرسالة الإعلامية وطريقة معالجة الأحداث المتعلقة بالبلدين ، ولعل ذلك ما يشكل وجهة نظر وعقل امتنان وادي النيل وبناء وعيه وذاكرته وإدراكاته وأبرز مثال على ذلك معالجة الصحف المصرية والسودانية لأحداث النزاع حول حلايب أو محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا فقد اتسمت بارتفاع معدلات الحساسية واستدعاء الأزمات التاريخية وبروز العنصرية وطغيان الأنا المصرية والسودانية .

- ومن جهة أخرى تناول الصحف المصرية والسودانية لمشكلة جنوب السودان ومشكلة دارفور من حيث المساحة الخبرية والمقالات التحليلية التي تصرف امتنان ودانى النيل والعالم الخارجي خاصة العربي بقضاياه المصيرية ، ويؤكد البعض أن تغطية القضايا والشئون السودانية في الإعلام المصري لا تتجاوز ١٠ ٪ ولها ما يقابلها أو يقل عن الشئون المصرية في الإعلام السوداني والجدير بالإشارة هو اختلاف تناول الأخبار والأحداث في وسائل إعلام الدولة عنه في وسائل إعلام المعارضة حيث لكل منهم وظيفة وسياسة إعلامية فمثلاً ربما ترى وسائل إعلام الدولة في كل من مصر والسودان اختصار أو حجب بعض القضايا والأحداث لضرورات سياسية واهية مما يضر ويشوش على عقل وفهم مواطن البلدين ، يؤدى إلى وضع الرأي العام في الاتجاه الخاطئ بينما يسـ ـلام المعارضة لتوضيح وكشف كل الحقائق خاصة في الدولة وهنا يدرك ا بعض

خطورة العملية الإعلامية والتي يفترض أن تدار بحكمة ودراية لخدمة التكامل والعلاقات المصرية السودانية .

ثالثاً : . البعد الخارجي : مما لا شك فيه أن التكامل المصري السوداني تأثر بعملية التدخل الخارجي من جانب الدول الأجنبية إذ أن الدول الغربية الاستعمارية إستراتيجيات وسياسات تقنينيه وتفكيكه تعمل على حدوث الانقسامات والانفعالات والتصدعات في كيانات الدول المستعمرة وقد ظهر ذلك واضحاً في السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان حيث قامت مرة بتطبيق سياسة المناطق المغلقة على جنوب السودان في عام ١٩٢٢ م من أجل فصله ثقافياً ووقف المد الإسلامي واللغة العربية إلى الجنوب والدول الأفريقية المجاورة له ، وبذلك بذرت بذور الفتنة والشتات التي ما زالت حتى هذه اللحظة ، والمرة الثانية عندما سعت لفصل السودان عن مصر ودعمت الصفوة والنخب السودانية ووقفت بجانب التيار الانفصالي حتى تم لها ما أرادت بل ويرى بعض الباحثين أن كل سياساتها سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تنموية بصفة عامة هدفت لوضع بذور التباعد والاختلاف والشقاق .

بالإضافة إلى دور السياسات الإسرائيلية والأمريكية في كل المنطقة هي مواصلة لسياسة الدول الغربية لسياسة النحت للدول الأفريقية وتعزيز القطرية لضرب التكتلات الإقليمية والمشروعات الوحدوية ، ومن ثم انفصل السودان عن مصر في لحظة مضت في عام ١٩٥٦ م وأعاقت وأضعفت التكامل المصري السوداني حتى الآن ، ويجرى الآن ذات السيناريو ويتكرر لبتر جزء آخر من أعضاء وادي النيل وهو جنوب السودان ، فمصر والسودان في توحد للمشاعر والمصير المشترك ينتظران بترقب وحيطة وحذر ما سوف يسفر عنه الاستفتاء حول تقرير المصير بالوحدة أو الانفصال دعماً للتكامل المصري والسوداني .

ومن ثم يخلص بعض الباحثين إلى أنه ليس ثمة حتمية لتكامل أو اندماج دول لمجرد أنها متجاورة أو من أصول طبيعية أو تاريخية أو عرقية واحدة أو بسبب

تشابه النظم السياسية أو الاجتماعية لأن إرادة التوحد تحكمها عتبارات أخرى معقدة وفق تطور الثابت والمتغير في علاقة المتجاورين أو المتباعدين كما تفرض تفاعلات العوامل الداخلية والخارجية مدركات متغيرة ، وقد اختارت مصر والسودان طريق (التطور المستقبل) في لحظة الاختيار التاريخي التي أعقبت مرحلة الخيارات الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية فقد كان البلدان محملين طوال فترة الاستقلال بعوامل التباعد بأكثر مما يوحى به خطاب التكامل أو التوحد فارتباطات مشروع الدولة الوطنية التي يقع السودان في القلب منها فمصر تنظر بقلق دائم إلى الشرق أوسطية بينما السودان يركز توجهاته الإستراتيجية على القرن الأفريقي وبلاد السودان والبحيرات والبحر الأحمر بما كان يوحى بمسارات متعددة الأطراف للتكامل وبينما نشطت مصر في آفاق اختياراتها فإن السودان لم يفعل الكثير ولذا بدأ التكامل بين مصر والسودان بدون أفق ولم يطرح التوحيد مع السودان إلا في حدود سقف مواثيق التكامل الصوري .

وقد ارتبط ذلك بالعديد من العوامل التي حدت من التكامل وحجمت نطاقاته ومستوياته ومن ذلك .

أولاً : الرؤية السلبية من جانب عدد من القوى السياسية السودانية تجاه العلاقات مع مصر والتي تقوم على الآتي :

١- يرى بعض الباحثين أن السياسة المصرية درجت على التدخل في الشؤون الداخلية ، وتستند في ذلك إلى عدة مؤشرات منها تدخل ثورة يوليو قبيل استقلال السودان من عام ١٩٥٣ م حتى عام ١٩٥٦ م حيث كانت تعمل بشتى الوسائل لدفع قوى سياسية على حساب قوى سياسية أخرى .

٢- إن مصر لم تهتم بالقدر الكافي بالقوى الوطنية الديمقراطية في السودان، ولم تنسق بصورة تعكس الندية والحرص على مصلحة الطرفين .

٣- إن أهم اتفاقيات التعاون بين مصر والسودان قد أبرمت في عهد النظم

العسكرية غير الشرعية في السودان (اتفاقية المياه وميثاق التكامل ومعاهدة الدفاع المشترك) وكان ذلك سبباً لنفور الرأي العام السوداني من هذه الاتفاقيات والمطالبة بإلغائها أو تجميدها أو مراجعتها وما صاحب ذلك من حساسية سودانية مفرطة تجاه التعاون مع مصر ولا سيما من قبل الديمقراطية المختلفة .

ثانياً : الرؤية السلبية من جانب عدد من التيارات المصرية تجاه القوى والنظم السياسية السودانية والتي تقوم على :

١- أنه كلما نمت العلاقات بين البلدين ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السوداني بمخاطر الاستعمار المصري – البريطاني بمخاطر الاستعمار المصري الأمريكي في الثمانينيات من القرن الماضي أما كلما فترت العلاقات والتزمت مصر جانب الحذر والحرص تجاه ما يحدث في السودان باعتباره شأناً داخلياً اتهمت مصر بإهمالها الشأن السوداني والتراخي عن القيام بمسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب السوداني وتجاه مصالحها الإستراتيجية في السودان وتعالت الصيحات بضرورة قيام مصر بدور إيجابي في السودان .

٢- أن السودان لا تستريح مع مصر إلا في حالات الضعف النسبي المتصور للنظام المصري وقد تكرر هذا عدة مرات حدث هذا في بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ قبل أن توحد أركانها (*).

٣- أن السودان وفى فترات الحكم المدني تبحث عن بديل على حساب علاقاتها مع مصر وكان حصولها على هذا البديل يدفعها إلى التضحية بعلاقاتها مع

(*)انظر : عصام عبد الشافي ، تجربة التكامل المصري السوداني ، قراءة في التطورات والإشكاليات ، بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (معهد البحوث الإفريقية ٢٠٠٥) ظل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ، فقد مارست السودان دورا فاعلا في الحياة السياسية المصرية أسفر عن حصولها على حق تقرير المصير والاستقلال وحدث أثناء حرب السويس وما أعلنته السودان من مؤازرة لمصر وحدث ذلك أيضا في حرب يونيو ١٩٦٧م وما بعدها وحدث أيضا في أواخر السبعينيات على إثر معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والمقاطعة العربية لمصر.

مصر،فقد كان التقارب مع ليبيا في منتصف الثمانينات على حساب العلاقات مع مصر وكان التقارب مع إريتريا في النصف الأول من التسعينيات على حساب هذه العلاقات وظلت فكرة البحث عن بديل لمصر تشكل الشغل الشاغل لبعض التيارات السياسية السودانية دون سعى جدي لخلق صيغة توازنية للتعاون في المحيط الإقليمي أو مع دول الجوار .

٤- أن هناك رفضاً من جانب عدد كبير من التيارات السياسية السودانية للاتفاقيات التي أرست نيابة عن السودان قبل الاستقلال سواء الخاصة بالحدود أو بمياه النيل بدعوى أن السودان أما إنها لم تكن طرفاً فيها أو أنه قد أبرمها دون إجماع وطني وقد ظل هذا الوضع يشكل المصدر الأساسي لتأزم العلاقات المصرية السودانية وتختص هذه المسائل في فترات التعاون ، إلا أنها سرعان ما تعود لتظهر على السطح مرة أخرى فيما يبدو وكأنه رغبة من الجانب السوداني في إبقاء هذه الأوضاع لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة .

ثالثاً : غياب جوهر التبادل الذي ينبغي أن يضيع أية علاقة ثقافية بين دولتين مستقلتين فمصر تصدر للسودان النظم التعليمية والثقافية المصرية ولا تأخذ منه ما يكفى لإقامة علاقة متوازنة بين الشعبين ، كما لم تستفد الإدارة المصرية من الخبرة الطويلة التي خاضتها في السودان ، فرغم الروابط الشعبية العديدة إلا أنها لم تهتم بدراسة الهيكل الاجتماعي المعقد للشعب السوداني الذي يدفع به إلى رفض سيطرة السلطة المركزية .

رابعاً : أن هناك نوعاً من التغيير في الإدراك المصري لطبيعة ومستوى ومضمون التعاون ليكون أكثر شمولاً وبحيث يتضمن إقامة مشروعات اقتصادية تنموية ، وتكوين جمعيات أهلية مشتركة وتأسيس شركات تدمج القطاع الخاص في البلدين وأشعار الشعبين بأهمية التكامل كخطوة في اتجاه وحدة اقتصادية وسياسية تكون نواة لسوق عربية مشتركة والتفكير في إنشاء إدارة عليا مصرية للاهتمام بشؤون السودان لتنمية الروابط بين الشعبين ودعم الروابط بين البرلمان والأحزاب

السياسية والنقابات والجامعات والجمعيات الأهلية ودراسة إنشاء فرع لجامعة القاهرة في مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان وتقديم منح دراسية لأبناء الجنوب للدراسة في المدارس والمعاهد والكليات المصرية .

خامساً : أن هناك العديد من الأسباب التي حالت دون تفعيل مسيرة التكامل بين الدولتين رغم مرور أكثر من نصف قرن على تمتعها بمطلق السيادة على مقدراتها بعد الحقبة الاستعمارية سواء كانت هذه الأسباب نابعة من كل طرف في ذاته أو من تصوراتهما للتكامل وأدوات تطبيقه أو نابعة من البيئة المحيطة بهما ومن ذلك الآتي :

١- القيادة السلطوية لا السياسية لعملية التكامل ، فقد اكتفى مناهج التكامل بتصديق الرئيسين على ما يتم من قرارات وتوصيات ، أما اللجنة السياسية فكانت خاصة بقيادة التنظيمين الحاكمين الاتحاد الاشتراكي في البلدين ولذا لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرتين قبل أن تدخل مصر في نظام التعدد الحزبي عام ١٩٧٦ م والسوداني في التوجه الإسلامي عام ١٩٨٢ م فافتقد البرنامج للعقل السياسي ، كما أن عدم إعطاء سلطة التشريع للبرلمان جعلته صورياً

٢- بقاء الشئون الإستراتيجية مثل (الدفاع المشترك – الري – العلاقات الخارجية والنشاط الدبلوماسي) خارج إطار المعرفة الشعبية وارتبط ذلك بغياب دور «التعددية السياسية» في البلدين واستمرار مفهوم « الحساسيات » أمام اللجان المشتركة .

٣- اقتصار حركة وأجهزة التكامل إلى الحضور العضوي في خطط تنمية البلدين أي دون اعتبار مشروعات التكامل جزءاً من عملية التنمية المتكاملة فتعصرت عملية التمويل وتتضاءل الإنجاز المادي .

٤- استمرا الخطاب السياسي بلغته المتعالية بعد كل انقطاع في وقت لم يتوافر فيه للمشروعات أو الخطط التكاملية مثل هذه الاستمرارية مما يشير إلى عدم

وجودها أصلاً أو عدم جدواها واقعياً ، وقد حدث هذا حتى بالنسبة للمناهج والميثاق مما عرض عملية التكامل لتغيرات سلبية ، كما عرضها لصياغات لا جدوى لها .

٥- الاختلاف في معدلات الاستقرار السياسي والذي كان مؤثراً في تحجيم العلاقات المصرية السودانية والحيلولة دون تأجيل وبلورة نماذج للتعاون والتكامل بين البلدين تستطيع مواكبة التفاعل الشعبي وغير الرسمي الذي خلقته الجماهير في البلدين بالاحتكاك والمصاهرة وتبادل المنافع .... إلخ .

٦- اختلاف التركيبة الديمقراطية للبلدين ، ففي مصر توجد أمة متجانسة من الممكن خلق خطاب سياسي فيها أو تخليقه أما السودان فيشهد مختلف الثقافات والفوارق العريقة والدينية والتي انعكست على خطاب العلاقات بين الدولتين في عروف شرائع اجتماعية مؤثرة عن المساهمة في دفع ذلك الخطب ونقض بعضها له وتقليلها من أهميته وأقحم البعض الآخر عليه قضايا جدلية حالت دون تطوره بما يحقق الأهداف المنشودة منه .

٧- محاولة تصفية الحسابات بأساليب انفعالية كالتظاهر ضد مصر في الخرطوم، وحرق العلم المصري في فترة تولى المشير سوار الذهب الانتقالية وبعد سقوط نميرى وأثناء أزمة الخليج الثانية .

٨- الدور السلبي لبعض أجهزة الإعلام وخاصة في فترات التوترات ، فأثناء أزمة الخليج سعت بعض صحف المعارضة المصرية إلى تصدير مسألة نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالي بطريقة صعدت مشاعر الرأي العام في البلدين من غير اكتراث لعناصر المصداقية التي يمكن أن يحملها الخبر .

٩- دور المثقفين في البلدين والذي اتسم بالسلبية في كثير من الأحيان وغابت إسهاماتهم في تشريع عوارض الأزمات التي تعترض مسار التكامل وتنوير الرأي العام في البلدين بأهمية التكامل .

١٠- قصور دور الدبلوماسية نظراً لوقفها على القنوات الرسمية ولم تحاول خلق قنوات أخرى كالدبلوماسية الشعبية والتي كان من الممكن أن تلعب أدوار وسطية وتوفيقية في لحظات التغير والتوتر التي قد تشهدها علاقات البلدين .

١١- دور الاعتبارات الخارجية في تعويق التكامل والنابعة كما أشرنا سلفاً من مواقف عدد من القوى الدولية والإقليمية التي رأت في هذا التكامل عائقاً أمام مصالحها وطموحاتها في المنطقة فاتجهت إلى إثارة الأزمات بين البلدين كما اتجهت في مرحلة تالية إلى تهميش الدور المصري في تسوية الأزمة السودانية ويبرز في هذا الإطار أدوار القوى صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة (فرنسا – إنجلترا) أو صاحبة الرؤى الإمبراطورية والساعية نحو الهيئة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية .

وأخيراً يمكن القول أن كل من الدولتين يتمتعان بمكون طبيعي وبشرى وتراث تاريخي مشترك ينطبق دوماً يحتميه التكامل الثنائي بينهما إلا أن هناك الكثير من المعوقات والعقبات والمشكلات التي تقف عائقاً في تحقيق النموذج الأمثل للتكامل المصري السوداني والتي تتمثل في طبيعة وسياسة الأنظمة الحكومية في كل من البلدين بطبيعة وشكل المكونات البشرية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تعبر عن هوية كل من البلدين ، كما أن الرأي العام يقوم عموميات وافتراضات يتم تداولها ونجدها في أغلبها يعتمد على انطباعات شخصية لا تستند إلى الدقه والتحري والتوصيف العلمي الصحيح .

ناهيك عن العامل الخارجي المرتكز على استراتجيات وسياسات بعض الدول الخارجية في وضع متاريس وجذور التصنيف لمنع حدوث التكامل بين البلدين ويمكن قراءة ذلك تاريخياً في السياسات الاستعمارية خاصة البريطانية تجاه مصر والسودان وحالياً السياسات الأمريكية والإسرائيلية التي تقوم على سياسة شد الأطراف وتمزيق وحدة وتكتلات الدول .

إضافة إلى ما سبق إضافه من الدور السالب لوسائل الاتصال المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة في تناول وعرض قضايا البلدين الداخلية وقضايا العلاقات المصرية السودانية ودورها في تشكيل الوعي والرأي العام في كل من البلدين (*).

العلاقات التجارية بين مصر والسودان في إطار تجمع الكوميسا :.

نظره عامة على الاقتصاد السوداني :

لقد نتج عن سياسة التوسع التي أنتهجتها السودان لتحريك اقتصادها وزيادة النمو السريع تسارع كبير في معدلات التضخم الأمر الذي أضعف من القوى الشرائية للعملة الوطنية وأدي إلي تزايد الطلب على الدولار والعملات الأجنبية .

تضافرت هذه العوامل لإضعاف القطاع الخارجي ، مما أدى بالسودان إلى اتباع حزمة مترابطة من السياسات المالية والنقدية ، وبرغم الاختلال واصل النمو الاقتصادي تقدمه مستجيبا للسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية .

ولقد تركزت أهداف برنامج الإصلاح في انتهاج سياسات تهدف إلي خفض وترشيد الإنفاق العام بهدف إعادة التوازن وكان من ثمار ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي شملت ما يلي :

* انخفاض معدل التضخم إلى أقل من ١٠٪.
* استقرار سعر الصرف.
* زيادة احتياطي البلاد من العملات الأجنبية.
* توسيع سوق الائتمان والتمويل وتطوير صيغ وأدوات التمويل وإدارة السيولة وتنشيط سوق الأوراق المالية والتمويل والاستثمار.

إن المؤشرات السابقة هي نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف

(*)عصام عبد الشافى مرجع سبق ذكره ص ٤٥١ ومابعدها.

الهيكلي التي امتدت خلال تنفيذ الإستراتيجية القومية الشاملة في الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢ والتي اعتمدت بشكل أساسي علي حركة السوق لتحديد مسار الاقتصاد وبالتالي تم إزالة كافة إجراءات التحكم في الأسعار والقيود علي التصدير والاستيراد مع إصدار تشريعات جديدة لتشجيع الاستثمار.

السياسات التجارية لدولة السودان :

تتبع السودان في الوقت الراهن برنامج الإصلاح الاقتصادي ومن ثم تعمل على إلغاء القيود علي الاستيراد والتصدير وتخفيض فئات التعريفة الجمركية المطبقة علي الواردات وإنهاء احتكار الدولة لأنشطة التصدير وفتح مجال المنافسة للقطاع الخاص،وتقوم السودان باتباع ما يسمى «بالقائمة السلبية» كبديل لإجراءات تراخيص الاستيراد والتصدير وتتضمن هذه القائمة السلع المحظورة لأسباب دينية أو أخلاقية أو أمنية ، وتقوم السودان باتباع نظام متطور لجمع ومعالجة بيانات التصدير كما قامت بتبسيط الإجراءات الخاصة بذلك كما تقوم السودان في الوقت الراهن بالعمل علي استكمال قوانين مكافحة الإغراق والمنافسة الضارة والتدابير الوقائية .

علاقة مصر بالسودان في إطار الكوميسا :.

تعتبر الكوميسا المظلة الرئيسية التي تتم حاليا في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين ،وقد تقدم الجانب السوداني بقائمة سلبية لسلع يرغب في استثنائها من الإعفاء الجمركي عند دخولها السودان في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠١ وتم الاتفاق بالفعل على تلك القائمة على أن يتم تشكيل لجنة مشتركة تجتمع كل ستة أشهر أو بناء على رغبة أي من الطرفين لمراجعة هذه القوائم المستثناة بما يحقق الإعفاء لكافة السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات لتنتهي في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦(*).

(*) جمهورية مصر العربية- وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية، العلاقات المصرية =

وتم الاتفاق في ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٣ علي تطبيق الإعفاء الكامل لعدد ٥ سلع من قائمة الصادرات المصرية من كافة الرسوم الجمركية تطبيق تخفيض نسبته ٣٠٪على ١٠ سلع أخري ضمن القائمة المصرية المستثناة (٥٨)سلعة وعلي أن تتمتع هذه السلع العشر بالإعفاء الكامل في التاريخ المشار إلية (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦) مع (٤٣) سلعة متبقية من أصل (٥٨) سلعة وذلك بموجب ما ورد بمحضر اجتماع اللجنة التجارية بين وزيري التجارة الخارجية للبلدين القاهرة أكتوبر ٢٠٠٤ وعلى أن يتم تطبيق التخفيض الكامل علي (٤٣) سلعة المتبقية في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

وجاري الآن متابعة موقف إلغاء القوائم المستثناة من الإعفاء في إطار الكوميسا والتي كان من المقرر إلغائها في ٢٠٠٧.

- **تحليل بيانات التبادل التجاري بين البلدين :.**

أولا :الميزان التجاري بين مصر والسودان :

١ - الإحصاءات المصرية :

تشير الإحصاءات إلي تحول العجز إلى فائض خلال عام ٢٠٠ بلغ ٣١ مليون دولار ، واستمر هذا الفائض خلال ٢٠٠٤ حيث سجل ٢٩ مليون دولار ، وخلال عام ٢٠٠٥ بلغ فائض الميزان ١٢١ مليون دولار يرجع ذلك إلي حجم الصادرات والتي سجلت خلال عام ٢٠٠٥ أعلى قيمة بلغت ١٨٥ مليون دولار بنسبة تغير ٨٦٪ عن ٢٠٠٤ وخلال عام ٢٠٠٥ سجلت الواردات ٦٥ مليون دولار بنسبة تغير بلغت -٨٪ عن عام ٢٠٠٤ الأمر الذي أدى إلى حدوث فائض كما ذكرنا سابقا.

= الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥. (القاهرة :٢٠٠٥ من ص ٦٢ حتى ص ٧٧) إعداد الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية والمعاملات الجمركية والإفراج .

جدول (٤٦)

الميزان التجاري بين مصر والسودان (القيمة بالمليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الميزان التجاري	-٣٣	-٣١	-٢٣	٣١	٢٩	١٢٠
الصادرات	٢٦ (٢٤)-	٣٤ (٣١)	٣٤ (٠)	٨١ (١٣٨)	٩٩ (٢٢)	١٨٥ (٨٧)
الصادرات غير البترولية	٢٥	٣٣	٣٢	٧٩	٩٥	١٧٦
الصادرات البترولية	١	١	٢	٢	٤	٩
الواردات	٥٩ (٥٩)	٦٥ (١٠)	٥٧ (١٢)-	٥٠ (١٢)-	٧٠ (٤٠)	٦٥ (٨)-
الواردات غير البترولية	٥١	٦٥	٥٧	٥٠	٧٠	٦٤
الواردات البترولية	٨	٠	٠	٠		١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. معدل التغير عن العام السابق.

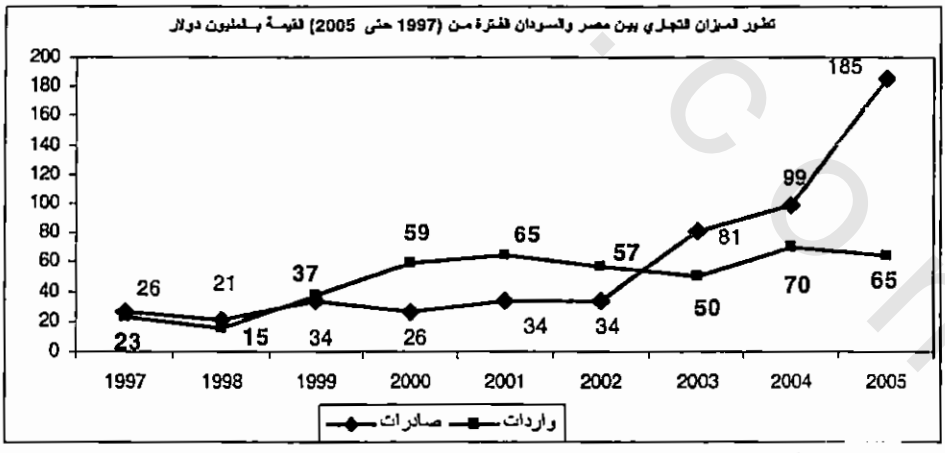

المصدر: المرجع السابق مباشرة

٢- إحصاءات الشريك التجاري :

تشير الإحصاءات إلي وجود فائض مستمر في الميزان التجاري مع دولة السودان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى يناير – أغسطس من عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع فائض الميزان التجاري في يناير – أغسطس من ٢٠٠٥ ليصل إلي ٢٠٥.٨ مليون دولار الأمر الذي يعزي إلي ارتفاع حجم الصادرات المصرية إلي السودان والتي سجلت اعلي قيمة لها وهي ٢٣٢.٧ مليون دولار.

جدول (٢) الميزان التجاري بين مصر والسودان (من واقع بيانات الشريك التجاري) (القيمة بالمليون دولار)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	يناير – أغسطس ٢٠٠٥
الميزان التجاري	٤٤	١٥٨	١٥٥	٢٠٦
الصادرات	٨٤ (١٢٦)	١٩٤ (١٣٢)	٢٢٧ (١٣)	٢٣٣ (٣)
الواردات	٤٠ -(٢)	٣٦ -(١٠)	٧٢ (٧١)	٢٧ -(٦٣)

المصدر : الإدارة العامة لشرطة الجمارك السودانية معدل التغير عن العام السابق.

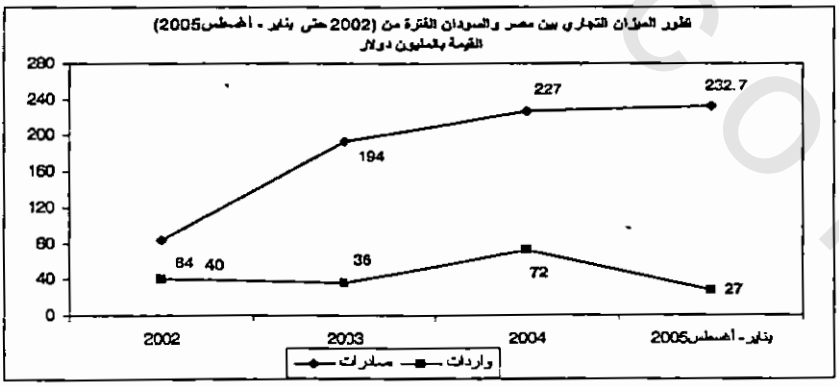

المصدر :المرجع السابق مباشرة.

ثانيا :تطور أهم بنود الصادرات والواردات المصرية للسوق السوداني :

١ - الصادرات :.

* تشير الإحصاءات إلى ارتفاع جملة الصادرات المصرية إلي السودان حتى عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات من بعض الأصناف مثل أرز مبيض وإن كان ملمع حيث سجل ١١.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ في حين بلغ ١٦.٨ خلال عام ٢٠٠٥ بنسبة تغير بلغت ٤٧٪ وكذا قضبان الحديد للبناء حيث سجل خلال عام ٢٠٠٤ مبلغ ١.٦٢ مليون دولار بنسبة تغير عن عام ٢٠٠٣ بمقدار - ٧٨٪ بمبلغ ٧.٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣ وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٥.٦ مليون دولار بنسبة تغير بلغت ٢١٢٪ عن عام ٢٠٠٤ وكذلك ألومونيوم ومصنوعاته حيث سجل خلال عام ٢٠٠٤ مبلغ ٢.١ مليون دولار بنسبة تغير عن عام ٢٠٠٣ بلغت ٥١٨٪ بمقدار ١.٣٤ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٢.٣ مليون بنسبة انخفاض -٣٪ عن العام السابق.

٢ - الواردات :.

* وفى نفس الوقت تشير الإحصاءات إلى زيادة جملة الواردات المصرية من السودان حيث سجلت خلال عام ٢٠٠٤ مبلغ ٧٠ مليون دولار بنسبة تغير بلغت ٤٠٪ عن عام ٢٠٠٣ والتي سجلت ٥٠ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٥ سجل الواردات ٦٥ مليون دولار بنسبة تغير بالانخفاض -٨٪ في حين قد حققت أرقام بعض الواردات زيادة طفيفة مثل بند الجمال الحية للاستهلاك البشري حيث سجلت خلال عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٦.٩ مليون دولار بنسبة تغير بلغت ٨٪ عن عام ٢٠٠٣ والتي سجلت ٦.٤ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٨.٧ مليون دولار بنسبة تغير ٢٦٪ عن العام السابق كما ارتفعت جملة الواردات المصرية من صنف بذور السمسم حتى عام ٢٠٠٤ مبلغ ١٥.٢ مليون دولار في حين سجلت خلال عام ٢٠٠٣ بمبلغ ١١.٥ مليون دولار بنسبة تغير ٣٢٪ وخلال عام ٢٠٠٥ انخفضت لتسجل ٥.٨ مليون دولار بنسبة تغير بلغت -٦١٪ كما انخفضت جملة

الواردات المصرية من صنف قط خام لتسجل ١١.٣ مليون دولار بنسبة تغير ١٠٠٪ خلال عام ٢٠٠٤ وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٦.٩ مليون دولار بنسبة تغير ٣٩٪عن عام ٢٠٠٤.

* تلاحظ ظهور بند كاثودات بأقطاب وقطاعاتها من نحاس نقي لتسجل ١٤.٦٩ خلال عام ٢٠٠٤ في حين سجلت خلال عام ٢٠٠٣ بمبلغ ٧.٦٣ مليون دولار بنسبة تغير بالزيادة ٩٣٪ وخلال عام ٢٠٠٥ سجلت أعلي قيمة لها بمقدار ٣٠ مليون دولار وبنسبة تغير ١٠٤٪عن العام السابق.

جدول (٣) أهم الصادرات المصرية إلى السودان من حيث القيمة ونسبة التغير من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أولاً : . أهم الصادرات من حيث القيمة	٣٤	٣٤	٨١	٩٩	١٨٥
إجمالي الصادرات	(٣١)		(١٣٨)	(٢٢)	(٨٧)
أسمنت	٠.٢	٠.٨	٢٠.٤٩	٣٢.٨	٣١.٠٩
أرز مبيض وإن كان ملمع	٧.٣	٦.٩	٦.٥	١١.٤	١٦.٨
أدوية أخرى للطب البشرى	٣.٠	٢.٧	٢.٤	٢.٣	٤.٣
قضبان من حديد للبناء	٧.٠	١.٧	٧.٤	١.٦٢	٥.٠٦
ألمونيوم ومصنوعاته	٧.٣	٧.٦	٠.٣٤	٢.١	٢.٠٣
شاى أسود في عبوات ٣ ك	١.١	٢.٢	٠.٢٣	٠.٦	١٦.٨
فوط وحفاضات للأطفال	٠.١	٠.٨	٠.٠٢	٠.١٨	٥.٠٦
مصنوعات أخرى من لدائن	١.١	٠.٨	١.٠	٣.٠	٢.٦
كربون	٠.٣	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٠
سلع أخرى	٦.٦	١٠.٤	٤٢.٥	٤٤.٩	١٠١.٢٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلاً عن قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة المصرية ص٦٦.

جدول (٤) أهم الواردات المصرية إلى السودان من حيث القيمة ونسبة التغير من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أولاً : . أهم الواردات من حيث القيمة	٦٥	٥٧	٥٠	٧٠	٦٥
إجمالي الواردات	(١٠)	-(١٢)-	(١٢)-	(٤٠)	-(٨)
جمال حية للاستهلاك البشرى	٢٦.٥	١٣.٥	٦.٤	٦.٩	٨.٧
بذور سمسم	١٦.٤	٢٢.٠	١١.٥	١٥.٢	٥.٨
قطن خام	٤.٩	٠.٧	٠.٠	١١.٣	٦.٩
كاثودات بأقطاب من نحاس نقى	٠.٠٠	٠.٠٠	٧.٦٣	١٤.٦٩	٣٠
بذور بطيخ للبيع بالتجزئة	٢.٠	٩.٤	١١.٠	٨.٠	٤.٧
خردة وفضلات أخرى من حديد	٠.٠٠	٠.٦	٠.٨	١.٣	٥.٨
سوائل أو عجن من بولي بروبلين	٠.٠٠	٠.٧	٥.٣	١.٢	١.٢
نخالة قمح	٠.٢	٠.٥	١.٨	٠.٧٧	٢.٦
سلع أخرى	١٥	٩.٦	٥.٥٧	١٠.٦٤	١.٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلاً عن وزارة التجارة والصناعة المصرية قطاع الاتفاقات ص٦٧.

جدول (٥) أهم صادرات مصر إلى السودان من المجموعات السلعية من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الصادرات	٣٤	٣٤	٨١	٩٩	١٨٥
منتجات كيماوية ودوائية	٨.١	٧.٩	١٣.٨	١٥	٢٦
	(٤٠)	-(٢)	(٧٤)	(٩)	(٧٤)
محضرات الصيدلة	٣.٢	٣.٨	٣.٢	٣.٢	٥.٦
زيوت عطرية وراتنجات عطور	٠.١	٠.١	٠.٥	١.٣٤	٢.٣٥
منتجات كيماوية غير عضوية ، مركبات	٠.٨	٠.٧	٠.٧	٠.٥٠	٠.٦٤
منتجات كيماوية عضوية	٠.٠٢	٠.١	٠.٣٣	٠.١٣	٠.٢٢
راتنجات ولدائن اصطناعية	٢.٢٩	١.٦	٢.٤٧	٤.٧٦	٧.٥٠
أخرى	١.٦	١.٦	٦.٥	٥.١	٩.٧
سلع زراعية	٨.١	٧.٨	٧.٤	١٣.٢٧	٢٠.١٨
	(١٥)	-(٤)	-(٦)	(٨٠)	(٥٢)
حبوب	٤.٤	٧.٣	٦.٥	١١.٩	١٧.٢
خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٠.٧٨	١.٠٧
أخرى	٣.١	٠.١	٠.٣	٠.٦	١.٩

صناعات غذائية	٢.٧	٣.١	٤.٣	٥.٢	١٠.٤
	(١٠٢)	(١٦)	(٣٨)	(٢١)	(١.٣)
ألبان ومنتجات الألبان ، بيض	٠.١٧	٠.٩١	١.١٩	١.٢٧	٢.٣٠
طيور					
بن ، شاي بهارات وأفاوية	٠.٨٥	٠.٠٧	٠.٢٣	٠.٥٥	٠.٩٣
منتجات مطاحن ، شعير ناشط	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٢١	٠.١٩	٠.٣٥
صموغ ، راتنجات وغيرها من عصارات	٠.٢٦	٠.٢٧	٠.٦	٠.٣	٠.١
أخرى	١.٣٠	١.٧٧	٢.٥٨	٣.١١	٦.٨٥
مجموعات أخرى	١٥.٢	١٥.٢	٥٥.٦	٦٥.٨	١٢٨.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلاً عن قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة المصرية ص٩٨.

جدول (٦) أهم واردات مصر من السودان من المجموعات السلعية من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالى الواردات	٦٥	٥٧	٥٠	٧٠	٦٥
حيوانات حية ومنتجاتها	٢٦.٥	١٣.٦	٦.٤	٧.٠	١٠.٤
جمال حية		(٤٩)-	(٥٣)-	(٩)	(٤٨)
سلع زراعية	٢٦.٥	١٣.٥	٦.٤	٦.٩٠	١٠.٢٧
حبوب وأثمار زيتية ،	٣٦.٩	٣٥.٧	٢٥.٨	٣٤.٦	١٧.٥
حبوب		(٣)-	(٢٨)-	(٣٤)	(٥٠)-
وبذور	٢٢.٧	٣٢.٠	٢٢.٩	٢٣.٢٥	١٠.٦١
قطن خام	١٣.٨	٣.٦	٢.٧	١١.٣١	٦.٨٦
خضر ونباتات وجذور	٠.٤	٠.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٠
ودرنات أخرى	٠.٠٢	٠.١٠	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠
صناعات غذائية	٠.٦	١.٥	٢.٧	٢.٦٦	١.١٧
بقايا ونقابات صناعات		(١٥٠)	(٨٠)	(٧٧)	(٥٧)-
الأغذية	٠.٥٩	٠.٦٠	٢.٦٣	٢.٠٨	٠.٠٠
أخرى	٠.٠٠	٠.٠٩	٠.٠١	٠.٠٦	١.٢
مجموعات أخرى	١.٠	٦.٣	١٥.٣	٢٦.١	٣٥.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلا عن المصدر السابق مباشرة ص٦٩.

معوقات التبادل التجاري مع السودان : .

أبرز معوقات التصدير إلى السوق السوداني ومقترحات التغلب عليها :

أ – التمويل والبنوك

* ترفض البنوك السودانية المصرية منح ائتمان للشركات المشتركة المصرية

السودانية التي لا يوجد لها سابقة أعمال .

*- ترفض البنوك السودانية قبول مستندات بتسهيلات خاصة ممنوحة من موردين خارج السودان بدون التزام بنكي (الاعتماد مؤجلة الدفع أو الكمبيالات من قبل البنك) واشتراط الدفع النقدي للمستندات(*) قبل تسليمها علماً بأن المورد سواء في مصر أو في أي دولة موردة يقبل شرط السداد الآجل مقابل كمبيالة غير معززة من البنك وفقط معززة من العميل بالسودان .

- تواجه عملية تحويل العملات الأجنبية مشاكل عديدة بين مصر والسودان حيث حسابات البنوك السودانية مقيدة ولا يوجد عليها تعامل حر ويتم ذلك من خلال استثمارات صادر واستثمارات وارد .

ب – الجمارك : .

* شكوى المصدرين المصريين من عدم قيام السلطات الجمركية السودانية بتطبيق الإعفاءات الجمركية والاعتراف بشهادات المنشأ المنصوص عليها في إطار الكوميسا على الرغم من سبق قيام وفد من وزارة الصناعة والجمارك والاستثمار السودانية بزيارة المصانع المصرية في الفترة من ٨ – ١٥ يونيو ٢٠٠٣ وذلك لمتابعة سير العملية الإنتاجية والاطلاع على قوائم التكاليف الخاصة بالشركات وتم التأكد من استيفاء نسبة القيمة المضافة ٤٥ ٪ الأمر الذي أدى إلى الإضرار بالصادرات المصرية .

*لا تعتد الجمارك السودانية بالفواتير الصادرة من مصر وتطبق السعر الحكمي مما ينتج عنه زيادة قيمة الرسوم الجمركية المحصلة على السلع الواردة من مصر وينتج عنه مشاكل مع الضرائب لاحقاً.

* عدم وجود وحدة جمارك في شلاتين قادرة على إنهاء إجراءات أي رسالة صادرة

(*) المصدر السابق مباشرة.

من البلدين مما يتبعه أن الجمارك في شلاتين تعمل لمدة يومين في الأسبوع .

*لا تعتمد مصلحة الجمارك المصرية إلا شهادة بيانات معتمدة من جمارك العبيدية بالسودان في حالة التصدير براً تفيد وصول البضاعة مطابقة للبيان الجمركي وذلك لإنهاء إجراءات تمام التصدير وبالتبعية رد الرسوم الدروباك .

جـ - الضرائب :

- لا تعترف الضرائب في السودان بأي خسائر تحققها الشركات المشتركة المصرية السودانية خلال الأعوام الأولى لتأسيسها كنتيجة لزيادة الأعباء المالية والمصروفات الإدارية في هذه الفترة من حياة الشركة .
- لا تعتد الضرائب في السودان بالقيمة الواردة في فواتير الشراء حتى لو كانت موثقة من بلد المنشأ من الغرفة التجارية وتعتمد في تقديراتها على الأسعار الحكمية المحددة بمعرفة الجمارك السودانية وبالتالي لا تعتد بفواتير البيع .

د- النقل البرى : .

* في حالة التعامل عن طريق النقل البرى تواجه الشركات 'لمصرية بعض المعوقات حيث تضطر للتنازل عن البضائع لأحد المستخلصين السودانيين والذي يقوم بعملية سداد الجمارك والتخليص باسمه وليس باسم الشركة المشتركة المصرية – السودانية داخل السودان .

* لا يسمح للسيارات المصرية بنقل البضائع إلى داخل الحدود السودانية حيث تتعرض بعض البضائع للتلف نتيجة للتفريغ من السيارات المصرية وإعادة التحميل على سيارات سودانية .

* تواجه البضائع الواردة من مصر عن طريق حلفا مشاكل النقل بالسكة الحديد حيث تتعرض البضائع للتأخير نتيجة لعدم إمكانية نقلها لمدن السودان لمدد طويلة نتيجة لقلة عربات السكك الحديدية وكذلك توقفها في بعض

الأحيان(*) .

المعوقات التي تواجه الواردات المصرية من السودان :

مشاكل تمويل التجارة : .

• عدم وجود فروع للبنوك المصرية بالسودان مما أدى إلى مواجهة المتعاملين في التجارة الخارجية استيراد وتصديراً لمشاكل في الحصول على مستحقاتهم . ويمكن تحرك البنوك المصرية للتواجد في السودان .

أهم الاتفاقات التجارية السارية بين البلدين :

١- بالإضافة إلى اتفاقية الكوميسا هناك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى :

٢- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته السبعين لعام ٢٠٠٢ على انضمام السودان إلى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ومعاملتها معاملة الدول الأقل نمواً ، إلا أنه من المقرر وفقاً لشروط انضمام السودان إلى هذه الاتفاقية أن يقوم الجانب السوداني بالتخفيض التدريجي الرسوم الجمركية على وارداته من دول المنطقة بنسبة ١٦ ٪ سنوياً اعتبارا من يناير ٢٠٠٥ ، هذا وقد أودعت السودان ما يفيد قيامها بتخفيض الرسوم بنسبة ٢٠ ٪ بدءًا من عام ٢٠٠٦.

• **بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين (مارس ٩٣)** . يتضمن أهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملات الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة .

بعض مظاهر التعاون التجاري بين البلدين :

*تم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٣ توقيع اتفاقية بين الجانبين يقوم بمقتضاها

(*) المصدر السابق مباشرة.

الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المبردة من السودان في حدود تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ ألف طن سنوياً ، على أن يتم سداد نصف قيمتها بالعملات الحرة والنصف الآخر بسلع مصرية .

* تسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر .

* تم توقيع اتفاقيتين مع الجانب السودان لإنشاء مناطق تخزين للسلع والمنتجات المصرية في كل من وادي حلفا ٢٠٠٠ (متر مربع) ، ومنطقة الجيلى في وسط السودان ١٠٠٠ (متر مربع)

* وفى مجال تفعيل التجارة بين البلدين فقد تم الاتفاق على إنشاء منطقة حرة بمدينة جوبا في حدود ٥٠٠ ألف دولار .

* تقوم وزارة التجارة والصناعة بتوفير برامج تدريب للأخوة السودانيين حيث تستقدم عدد من العاملين بوزارة التجارة السودانية للتدريب في القاهرة بمقر وزارة التجارة والصناعة المصرية .

* توقيع اتفاق لزراعة ٥٠ ألف فدان في السودان بالذرة الصفراء تبدأ بمساحة ١٠ آلاف فدان خلال العام الحالي .

* تجهيز (٣٠) ألف فدان بالسودان لزراعة بنجر السكر : . يتم حالياً دراسة أحد العروض المطروحة من إحدى الشركات السودانية (ترانس ناشيونال ترانس بورت المحدودة) لتنفيذ مشروعي إنتاج سكر البنجر وسكر القصب بجمهورية السودان بالتعاون مع الشركة المصرية لصناعة السكر ، وذلك في إطار التعاون بين شركة الدلتا والولايات السودانية الممثلة لتنمية التبادل التجاري والفني على قوة صفقة تبادل تجارى في حدود ٦٠٠ مليون دولار ، وقد تم مخاطبة المكتب التجاري بالخرطوم للاستعلام عن شركة ترانس ناشيونال المشار إليها تمهيداً لقيام شركة المصرية بدراسة العرض المقدم إليها(*) .

(*) المصدر السابق مباشرة.

الاستثمارات السودانية في مصر : .

يوضح البيان التالي موقف الاستثمارات السودانية في مصر حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥

	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة
استثمار داخلي (بالمليون جنيه)	٥١	١٠٧٧.٧	١٣٦٣.٧	١٥٥.٧	١٤.٤٪
استثمار بالمناطق الحرة (بالمليون جنيه)	٥	٥٣.٣	٧٩.٥	٠.٨	١.٤٪

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نقلاً عن قطاع الاتفاقات التجارية . مرجع سبق ذكره ص٧٣.

الاستثمارات المصرية في السودان : .

توجد العديد من المشروعات الاستثمارية المصرية في السودان أبرزها ما يلي : مصنع مشترك بين الشركة السويدي للكابلات ومصنع جياد .

- قيام شركة هادى أنتربرايز المصرية بشراء مجزر «الكدرو» بالسودان باستثمارات بلغت ٤ مليون دولار لتجهيزه وإعداده لتصدير اللحوم المجمدة المشفاة لمصر والمبردة إلى باقي دول العالم .
- قيام شركة ماشين تولز المصرية بتأهيل مصنع لتغليف المنتجات الزراعية .
- بدء تشغيل مصنع للعبوات البلاستيكية بالمنطقة الصناعية بأم درمان .
- إنشاء مصنع للحصير البلاستيك تمتلكه الشركة المصرية للبلاستيك .
- إنشاء وبدء إنتاج مصنع للب المانجو بمشاركة من شركة المهندس للعصائر .

• تم توقيع عقد إنشاء مصنع أسمنت بمنطقة بربر باسم شركة أسمنت وادي النيل بين كل من الشركة العربية السويسرية للهندسة وشركة أبناء حسن علام من الجانب المصري وشركة دونفديو من الجانب السوداني وذلك باستثمارات قدرها ١٦٠ مليون دولار أمريكي .

تجرى اتصالات في الوقت الراهن لإنشاء مصنع لإنتاج سكر البنجر بالتعاون بين شركة مصرية وأخرى سودانية .

التعاون في مجال النقل

• تم في يوليو ٢٠٠٣ التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون في أي مجال السكك الحديدية بين البلدين لعام ٢٠٠٤ .

• من المتوقع خلال عام ٢٠٠٤ أن يتم التوقيع على بروتوكول التعاون في مجال النقل البرى للركاب والبضائع بين البلدين والذي يساعد على تنمية وتطوير النقل البرى الدولي على الطرقات للركاب والبضائع .

جدول (٧) أهم المصدرين والمستوردين
للسوق السوداني من واقع البيانات المحلية (*)

السلعة	اسم الشركة
أولا : المصدرين	
أرز مبيض وإن كان ملمعا	شمال الدلتا الزراعية
	شركة التجار المصريين
أدوية أخرى للطب البشرى للتجزئة	المهن الطبية للأدوية
	الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

(*) نقلا عن المصدر السابق مباشرة. ص٧٣.

	ش ممفيس للأدوية
بيض للتفريخ بقشره	الشركة العربية للأمهات الدواجن ش . م . م
مصنوعات سكريه آخر بدون كاكاو	الشركة الشرقية للتجارة والتوزيع
حديد مدرفل بالحرارة عرض ٦ مم	شركة الحديد والصلب المصرية
ثانيا : المستوردين	
جمال حية للاستهلاك البشرى	شركة النصر للاستيراد والتصدير
بذور سمسم	ابن النيل للتصدير والاستيراد والتجارة
	شركة التجار المصريين
	ش المصرية للحاصلات الزراعية
نخالة قمح	شركة البناء للتجارة وتوزيع الأعلاف
قطن خام غير مندوف ولا ممشط	شركة جيزة للغزل والنسيج والصباغة
	مصانع النجمة / إبراهيم إبراهيم شكري
بذور بطيخ للبيع بالتجزئة	شركة البحر الأحمر للاستيراد
	شركة الفتح للاستيراد والتصدير
	محسن للتجارة والمقاولات

المصدر : بيانات مصلحة الجمارك المصرية . نقلاً عن قطاع الاتفاقات بوزارة التجارة والصناعة ص٧٣.

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى www. Tas . gov . eg

الجدول التالي يوضح أهم صادرات السودان إلى العالم خلال عام ٢٠٠٤

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار
٢٧٠٩٠٠	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية خاماً	٣١٢٩
١٢٠٧٤٠	بذور سمسم	١٢١
١٣٠١٢٠	صمغ عربي	٦٦
٥٢٠١٠٠	قطن غير مندوف ولا ممشط	٦٦.٩
٢٧١٠٠٠	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية ، عدا الخام	٤٣.٧
١٢١٢٩٩	منتجات نباتية للاستهلاك البشرى وغيرها	٢١.٧
١٢١١٩٠	نباتات وأجزاؤها ، (بما فيها البذور والثمار) وغيرها	١٩.٨
١٧٠٣١٠	عسل أسود (دبس سكر) من قصب السكر	١٦.٤
٧١٠٨١٢	ذهب بأشكال خام أخرى	١٣.٥
١٧٠١١١	سكر القصب	١٠.٥

المصدر : www. Trademap. Net نقلاً عن قطاع الاتفاقات بوزارة التجارة والصناعة المصري

يتضح من الجدول السابق أن معظم صادرات السودان تتمثل في زيوت النفط والتي بلغت حوالي ٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ حيث يتم التصدير إلى الصين واليابان وهم من أهم شركاء التجاريين للسودان . وكذلك بذور السمسم التي سجلت حوالي ١٢١ مليون دولار وتصديرها إلى كوريا والصين(*) .

(*) نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

الجدول التالي يوضح أهم واردات السودان من العالم خلال عام ٢٠٠٤ (*)

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار	أهم الدول المصدرة	التعريفة المطبقة	التعريفة المطبقة على الصادرات المصرية في إطار الكوميسا	التعريفة المطبقة على الصادرات المصرية في إطار جامعة الدول
٧٣٠٥١١	مواسير وأنابيب أخر ملحومة طوليا	١٤٢	الهند – البرازيل	٢٥٪	١٧٪	٢٠٪
٧٣٠٦١٠	مواسير وأنابيب من الأنواع المستعملة في خطوط نقل النفط أو الغاز	١٢٢.٥	الصين – الهند	١٠٪	٧٪	٨٪
١٠٠١٩٠	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم	٦٢.٣	كندا – الولايات المتحدة	٢٥٪	صفر	٢٠٪
٣٠٠٤٩٠	أدوية لمنع الحمل ، أدوية الأورام	٤٩.٦	الأردن – الهند	١٠٪	صفر	٨٪
٨٤٢٩٥٢	الآت ذات هيكل علوي متحرك مدى دورانه ٣٦٠ درجة	٤٤	كوريا – بلجيكا – اليابان	صفر	صفر	صفر

(*) المصدر السابق مباشرة.

تابع

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار	أهم الدول المصدرة	التعريفة المطبقة ٪	التعريفة في إطار الكوميسا ٪	التعريفة في إطار جامعة الدول
٨٥٠٣٠٠	أجزاء معدة الاستعمال حصراً أو بصورة رئيسية مع الآلات	٤٢.٢	فنلندا- المملكة المتحدة	٪١٠	صفر	٪٨
٨٤٣١٤٣	أجزاء الآلات حفر أو سبر الأعماق	٤١.٣	الصين – فرنسا – ألمانيا	٪١٠	صفر	٪٨
٨٧٠٣٢٢	سيارات أخرى سعة أسطواناتها تزيد عن ١٠٠٠سم٣ ولا تتجاوز ١٥٠٠ سم٣	٣٩.٩	كوريا- اليابان – التشيك	٪١٠	٪٧	٪٨
٨٧٠٤٢٣	سيارات يتجاوز وزنها الإجمالي القائم (مع الحمولة القصوى) ٢٠طن	٣٦.٩	اليابان – إيطاليا – فرنسا	صفر	صفر	
٨٤١٣٦٠	مضخات إزاحة موجبة دوارة أخرى	٣٠.٧	الصين – فرسا	٪١٠	٪٧	٪٨
٤٠١١٢٠	إطارات خارجية هوائية للحافلات	٣٠	الصين – اليابان – كوريا	٪٤٥	٪٤٥	٪٣٦
٨٧٠١٢٠	جرارات طرق للمقطورات النصفية	٣٠	هولندا – فرنسا – ألمانيا	صفر	صفر	
٨٤٣٠٤١	آلات أخر لحفر الأعماق ذاتية الدفع	٢٧.٥	الصين – المملكة المتحدة	صفر	صفر	

تـــابع

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار	أهم الدول المصدرة	التعريفة المطبقة	التعريفة في إطار الكوميسا ٪	التعريفة في إطار جامعة الدول
٨٧٠٢١٠	سيارات مجهزة بمحركات احتراق داخلي ذات مكابس يتم الإشعال فيها بالضغط	٢٧.٢	كوريا – اليابان – تركيا	١٠	١٠	٨٪
٨٥٢٥٢٠	أجهزة إرسال مندمجاً بها جهاز استقبال	٢٥.٢	السويد – جنوب أفريقيا	١٠	١٠	٨٪
٦٣٠٥١٠	أكياس تعبئة وتغليف من جوت أو من مواد نسجية لحائية أخر	٢٤.٩	بنجلاديش – الهند	٣	٣	٢٪
٧٣٠٨٩٠	منشآت وأجزاء منشآت وغيرها	٢٤.٧	الصين – إيطاليا	١٠	١٠	٨٪
٨٧٠٨٩٩	أجزاء ولوازم للسيارات	٢٤.٦	المملكة المتحدة – كوريا	١٠		٨٪
٤٠٢٢١	ألبان وقشدة لا تحتوى على سكر مضاف أو أي مواد تحليه أخرى	٢٣.٩	هولندا – المملكة المتحدة	٢٥	٢٥	٢٠٪
٨٤١٣٧٠	مضخات أفقية ذات طرد مركزي	٢٣.٨	الصين – جنوب أفريقيا	١٠	١٠	٨٪

المصدر : المرجع السابق مباشرة ص٧٧.

مذكرة علاقات اقتصادية وتجارية
مع جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان
القاهرة في يناير ٢٠١٣

الميزان التجاري بين مصر والسودان :

١- الإحصاءات المصرية :

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	يناير / سبتمبر ٢٠١٢
الميزان التجاري	١١٥	٤٧٢	٥٢٣	٥٤٥	٤٨٥	٣٢٤
حجم التبادل التجاري	٢١٥	٦٣٠	٦.٧	٦٢٩	٥٣٩	٣٥٨
الصادرات	١٦٥	٥٥٠.٦	٥٦٥	٥٨٧	٥١٢	٣٤١
الصادرات غير البترولية	١٥٣	٥٢٢	٥٥٢	٥٧٥	٥١٠	٣٤٠.٦٨
الصادرات البترولية	١٢	٢٨.٢٦	١٢.٦٣	١٢	١.٦٢	٠.٣٢
الواردات	٥٠	٧٩	٤٢	٤٢	٢٧	١٧
الواردات غير البترولية	٥٠	٧٦	٤٢	٤٢	٢٧	٠
الواردات البترولية	٠	٢.٧٦	٠	٠	٠	٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- الإحصاءات السودانية :

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	يناير / سبتمبر ٢٠١٠
الميزان التجاري	٣٥٢	٢٩٥	٣١٠	٥١٠
حجم التجارة	٤٤٠	٣٩٧	٣٧٤	٥٧٢
الصادرات	٣٩٦	٣٤٦	٣٤٣	٥٤١
الواردات	٤٤	٥١	٣٢	٣١

المصدر : بنك السودان المركزي.

أهم الصادرات والواردات بين البلدين :

١- أهم الصادرات المصرية إلى السودان :

سكر قصب ناعم مكرر – مصنوعات من حديد – ترابيع وبلاط – أدوية للطب البشري – برتقال طازج – مصنوعات بلاستيك – منتجات نسيجية – أثاث من خشب – كابلات وموصلات .

٢- أهم الواردات المصرية من السودان :

قطن آخر غير مندوف ولا ممشط ، محلوج – بذور سمسم – نخالة ونخالة جريش وغيرها من بقايا غربلة أو طحن أو معالجة الحنطة (القمح) – بن – شاي – بهارات .

أهم الاتفاقات التجارية السارية بين البلدين :

١- اتفاقية الكوميسا :

هي المظلة الرئيسية التي تتم حاليًا في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين ، وتقدم الجانب السوداني بقائمة سلع مستثناة من الإعفاء الجمركي عند دخولها السودان في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠١، بعدد سلع ٥٨ سلعة وعلى أن يتم تشكيل لجنة مشتركة تجتمع كل ستة أشهر أو بناء على رغبة أي من الطرفين لمراجعة هذه القوائم المستثناة بما يحقق الإعفاء لكافة السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات لتنتهي في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦م .

خلال اجتماعات الدورة الثالثة للجنة التجارية المشتركة في عام ٢٠٠٤ قام الجانب السوداني برفع عدد ٥ سلع من أصل ٥٨ سلعة لتصبح ٥٣ سلعة مستثناة من الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل .

صدر قرار وزير التجارة السوداني السابق جيمس كوك رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ برفع عدد (٣٧) سلعة من إجمالي عدد (٥٣) سلعة من السلع المستثناة من الإعفاء

من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وتطبيق تخفيض جمركي بنسبة ٨٠٪ (التخفيض الجمركي المطبق من السودان في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) إلا أنه لم يتم تفعيل هذا القرار .

٢- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى :

يقوم الجانب المصري بالتنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

طبقًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعامل الجانب السوداني ضمن الدول الأقل نموًا حيث تتمتع وارداتها من الدول العربية بدءًا من عام ٢٠١٠ بنسبة تخفيض ٨٠٪ و٩٠٪ بدءًا من عام ٢٠١١ ، و١٠٠٪ بدءًا من عام ٢٠١٢ إلا أن الجانب السوداني لم يلتزم بمنح التخفيضات الجمركية على بعض السلع الواردة ويقوم بفرض الرسوم الجمركية كاملة .

رابعًا : الاستثمارات :

سبق وأن وجه السيد رئيس مجلس الوزراء السابق بتكوين لجنة دائمة تكون منوطة بتخطيط ومتابعة الاستثمارات المصرية بالسودان (الشمالي والجنوبي) كأولوية قصوى للحكومة المصرية وقد تم تمثيل وزارة الصناعة والتجارة فيها .

الاستثمارات المصرية في السودان :

بلغ عدد الشركات المصرية التي تم تأسيسها في جمهورية السودان عام ٢٠١٠ بغرض الاستثمار ٢٠ شركة منها ١٢ شركة في القطاع الخدمي ، ٤ شركات في القطاع الصناعي ، ٤ شركات في القطاع الزراعي وبيانها كالآتي :

اسم العمل	النشاط	التاريخ	رأس المال	العمالة
مشروع محطة إمداد لتوليد الكهرباء	خدمات كهرباء	٢٠١٠/١/١٠	٦٧٠٧٣٠٠٠	٨٥
مشروع عزت عبد الغفار محمد وعبد الفتاح فؤاد عبد الفتاح للإنشاءات والمقاولات	إنشاءات ومقاولات	٢٠١٠/١/١٧	٢٢٥٨٦٠	٤٩
مخازن العوالي للتبريد والتجميد	مخازن مبردة	٢٠١٠/٥/٦	١٥١٦٠١٦٣	٥٢
مدينة البشير لإسكان الشباب	بناء وتشييد	٢٠١٠/٥/٩	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
مطعم الدايت السياحي	مطعم سياحي	٢٠١٠/٤/٢٩	٤٧٩٦٨٨	١١٠
مخازن هوى ميا للتبريد والتجميد	مخازن تبريد وتجميد	٢٠١٠/٦/١	٩٢٦١٥٣	٢٤
أواني للإنشاءات والمقاولات	إنشاءات ومقاولات	٢٠١٠/٦/١٣	١٤٧٩٦٨٨	١٦٩
بيلدرز للطرق والجسور	طرق وجسور	٢٠١٠/٧/٢٠	٧٢٨٢٠٦١	١٦٢
رجيد للإنشاءات والمقاولات	إنشاءات ومقاولات	٢٠١٠/١٠/٤	١٥٣٠٤٨٢٢	٢٣٧
مصنع إم أي تي لمعالجة المخلفات الورقية والكرتون وفرمها وكبسها	اتصالات	٢٠١٠/١٠/٢٠	١١٨٦٧١٩	١٩
مطعم الطيب السياحي	مطعم سياحي	٢٠١٠/٩/٢٩	١٨٥٤٠٠٠	٦٣
مختبر إم . كي الطبي	تحاليل طبية	٢٠١٠/١٢/٢٩	١٥٨٠٦٦٥	٤٣
مصنع السويدي لتصنيع الحبيبات البلاستيكية والماستر باتش	صناعة البلاستيك	٢٠١٠/١/٧	٢٦١٥٠٠٠	٣١
مصنع هاوس ميتال لمنتجات الألومونيوم	منتجات ألومونيوم	٢٠١٠/٥/١١	٩٣٤٤٧٣	٤٤
مصنع إم أي تي لمعالجة المخلفات الورقية والكرتون وفرمها وكبسها	صناعة ورق وكرتون	٢٠١٠/١٠/٢٠	١٢٤٣٣٦٠	٢٣

مشروع الباحة للإنتاج الزراعي	إنتاج زراعي	٢٠١٠/٨/١٩	٤٢٩٦٨٨	١٤
إفري كوست للإنتاج الزراعي والحيواني	إنتاج زراعي وحيواني	٢٠١٠/١٠/٢٥	٧٦٥٣٣٦٦	
فيرست هاند للإنتاج الزراعي والحيواني	إنتاج زراعي وحيواني	٢٠١٠/١١/٢٨	٨٠٧٥١٥٧	١٦٦
إريال للإنتاج الزراعي	إنتاج زراعي وحيواني	٢٠١٠/١٢/٢٦	١١٠٢٩٣٠	١٠٠

المصدر: وزارة الاستثمار السودانية .

الاستثمارات السودانية :

تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى تزايد مساهمات رأس المالي السوداني في المشروعات الاستثمارية المقامة حيث بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى أبريل ٢٠١٢ عدد ٢٧٣ شركة منها ١٠٥ شركة في القطاع الخدمي ، و٥٩ شركة في القطاع الصناعي و٣١ شركة في القطاع الإنشائي ، و١٩ شركة في القطاع الزراعي ، و١١ شركة في المجال السياحي ، و١٦ في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، و٧ شركة في المجال التمويلي .

أهم الموضوعات المطروحة للمناقشة مع السودان :

أولاً : معوقات التبادل التجاري بين البلدين والتي تتمثل في :

* عدم تفعيل قرار وزير التجارة السوداني السابق جيمس كوك رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ برفع عدد (٣٧) سلعة من إجمالي عدد ٥٣ سلعة من السلع المستثناة من الإعفاء من الرسوم الجمركية .

* تفعيل قرار وزير التجارة السوداني رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٢ بشأن إلغاء القرار الوزاري رقم ٢ لسنة ٢٠١١ بمنع استيراد سلع والتأكيد على قيام الجانب السوداني

بتعميم القرار المشار إليه على جميع المنافذ الجمركية طبقًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع لجنة المتابعة على مستوى الخبراء نوفمبر ٢٠١٢.

* عدم منح بعض المنتجات المصرية التخفيضات الجمركية المقررة في إطار اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بحجة عدم استيفائها لنسبة القيمة المضافة المقررة .

* عدم تفعيل توصية اللجنة التجارية والصناعية مايو ٢٠١١ بشأن الالتزام بأحكام قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي إطار الكوميسا في حالة التشكك في منشأ البضائع المتبادلة .

* عدم إتمام الجانب السوداني لزيارة وفد من الجمارك السودانية لمصنع يونيون إير للتكييف ومصنع توشيبا العربي للتأكد من استيفاء المصنعين لنسبة القيمة المضافة والتي وعد فيها الجانب السوداني خلال اجتماعات لجنة المتابعة على مستوى الخبراء والتي عقدت عمالها بالخرطوم في نوفمبر ٢٠١٢ بالقيام بالزيارة خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر ٢٠١٢ ، على أن يتم تحديد الترتيبات المتعلقة بالزيارة خلال الجهات المعنية بالبلدين ، وذلك تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات اللجان العليا في دورتها الخامسة والسادسة والسابعة مارس ٢٠١١ المشتركة.

* تفعيل دور وحدة التدخل السريع والتي سبق وأن تم تشكيلها عن الجانب المصري من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (التمثيل التجاري – قطاع الاتفاق التجاري) ومن الجانب السوداني السيد / عثمان حامد هجانة – مدير إدارة العلاقات الثنائية بوزارة التجارة .

ثانيًا : المجال الصناعي :

عدم قيام وفد من هيئة التنمية الصناعية بزيارة السودان لمعاينة الموقع الذي حدده الجانب السوداني لإقامة المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الجيلي والتي

أوضح فيها الجانب المصري أنه قام بموافاة الجانب السوداني بتشكيل الجانب المصري لفريق العمل المشترك ، حيث وعد الجانب السوداني باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الزيارة الخاصة بمعاينة الموقع والرد في أقرب فرصة ممكنة .

ثالثًا : المواصفات والمقاييس :

من المنتظر أن يتم عقد أعمال الاجتماع السادس في مجال المواصفات والمقاييس والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة خلال شهر فبراير ٢٠١٣ بالخرطوم[١].

هذا وبعد أن انتهينا من هذا الفصل نتعرض للفصل الثاني عن مستقبل التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية . وتأثيراتها على هذا التكامل .

(١) انظر : وزارة الصناعة والتجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية ، الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية مذكرة علاقات اقتصادية وتجارية مع جمهورية مصر العربية والسودان ، القاهرة في يناير ٢٠١٣.